دراسات عالمية

Panton 4655 C



مجموعة العشرين والليبرالية المدمجة المخصصة: الحوكمة الاقتصادية في ظل الأزمة والخلافات

جوناثان لاكهيرست

تصوير

أحمد ياسين



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

العدد 127



مجموعة العشرين والليبرالية المدمجة المخصصة

الحوكمة الاقتصادية في ظل الأزمة والخلافات

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

أنشئ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في أبوظبي بتاريخ 14 آذار/ مارس 1994؛كمؤسسة بحثية مستقلة تعنى بدراسة القضايا الاستراتيجية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمعلوماتية، التي تهم دولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي خصوصاً والعالم العربي عموماً، ومتابعة أهم المستجدات الإقليمية والدولية.

وفي إطار التفاعل الثقافي والتعاون العلمي، يصدر المركز سلسلة **دراسات عالمية** التي تعنى بترجمة أهم الدراسات والبحوث التي تنشر في دوريات عالمية مرموقة، وتتصل موضوعاتها باهتمامات المركز العلمية، كما تهتم بنشر البحوث والدراسات بأقلام مشاهير الكتاب ورجال السياسة. ويرحب المركز بتلقي البحوث والدراسات المترجمة، وفق قواعد النشر الخاصة بالسلسلة.

رئيس التحرير: **أمل عبدالله الهدّابي**

دراســـات عـالميـــة

مجموعة العشرين والليبرالية المدمجة المخصصة

الحوكمة الاقتصادية في ظل الأزمة والخلافات

جوناثان لاكهيرست

العدد 127

تصدر عن



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

محتوىٰ الدراسة لا يعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

This is an authorized translation of "The G20 and *ad hoc* Embedded Liberalism: Economic Governance amid Crisis and Dissensus," by Jonathan Luckhurst, and published in the *Politics & Policy*, Vol. 40, No. 5 (2012): 740-782. The ECSSR is indebted to the author and original publisher (John Wiley and Sons) for permitting the translation, publication and distribution of the above title under its name.

الطبعة الأولى 2014

ISSN 1682-1211

النسخــة العاديــة ISBN 978-9948-14-852-4

النسخة الإلكترونية ISBN 978-9948-14-853-1

توجه المراسلات باسم رئيس تحرير سلسلة **دراسات عالمية**

على العنوان الآتي:

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص ب: 4567

أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة

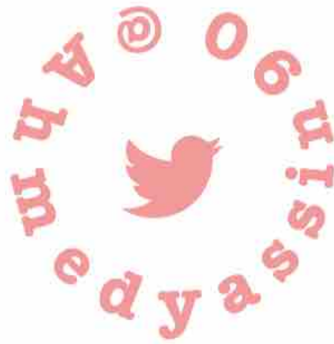
هاتف: +9712-4044541

فاكس: +9712-4044542

E-mail: pubdis@ecssr.ae

Website: http://www.ecssr.ae

المحتويـات


@Ahmedyassin90

ملخص

كان لانهيار الأسواق في سبتمبر 2008 والأزمة المالية العالمية التي تبعته أثر كبير في المناقشات العلمية الدولية، والممارسات السياسية، والعلاقات الاقتصادية. وقد اضطرت الأزمةُ الاقتصادية الخبراءَ والجهات الفاعلة إلى إعادة تعريف الجوانب الأساسية من الحوكمة الاقتصادية. في هذه الدراسة، أحلل وجهات النظر المتنافسة حالياً بشأن القضايا الاقتصادية داخل مجموعة العشرين G20، وأذهب إلى أن الجدال المنطقي نزَع الشرعية عن الأفكار التقليدية السائدة حول منهج الكلاسيكية الجديدة، خصوصاً فرضية كفاءة الأسواق. لقد تم رفض هذا، بوصفه مبدأً محورياً للسياسة الاقتصادية التي تعتمدها الدول الصناعية والدول النامية، فضلاً عن المحافل الدولية. ونتيجة لذلك، تمت إعادة تشكيل الحدود العقلانية ومعايير السياسات لدى الجهات الفاعلة. كما تم تنفيذ السياسات الكينزية في السياقات الوطنية والدولية المهمة. وبالإضافة إلى ذلك، فإنني أقارن بين الوضع الحالي و"حقبة بريتون وودز" في ما بعد الحرب العالمية الثانية بشأن الليبرالية المدمجة،* وقد توصلت إلى نتيجة مفادها: أن العديد من السياسات الوطنية الحديثة وترسيخ الحوكمة الاقتصادية الدولية يشكلان ليبرالية مدمجة ومخصَّصة.

مقدمة

أصبحت مجموعة العشرين منتدى رئيساً للحوكمة الاقتصادية الدولية منذ عام 2008. لقد أصبح هناك تركيز كبير على محاولاتها الدولية الرامية إلى إيجاد حلول لسلسلة من الأزمات المالية والاقتصادية في سنوات التدخل [في الاقتصاد] من خلال التعاون بين أعضائها، وعملت أيضاً بوصفها مركزاً لحوكمة متعددة الأطراف مع مؤسسات ومحافل أخرى. يعتمد سياق السياسة الدولية الجديد على التعاون متعدد الأطراف وتدابير السياسة

* الليبرالية المدمجة (وتسمى أيضاً المتضمنة) Embedded Liberalism، مصطلح يشير إلى النظام الاقتصادي العالمي والتوجه السياسي الدولي المصاحب له كما كان قائماً منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى سبعينيات القرن العشرين (خلال عمل نظام "بريتون وودز")، ويقوم على التوفيق والمواءمة بين هدفين مرغوبين، ولكنهما متعارضان جزئياً، وهما تعزيز التجارة الحرة وفي الوقت نفسه تمكين الحكومات من تنفيذ برامج رفاه سخية والتدخل في مجريات اقتصاداتها تحقيقاً للتوظيف الكامل. (المحرر)

المحلية مع محاولات لـ "غرس" ليبرالية اقتصادية بطرق تهدف إلى تخفيف بعض الآثار السلبية والمخاطر بشكل فعال لاحتواء جوانب الرأسمالية الليبرالية التي أدت إلى الانهيار العالمي. ومن شأن هذا أن يكرر جوانب رئيسة من سياق ما بعد الحرب العالمية الثانية، ويصفه جون جيرارد روجي (Ruggie, 1982) في مقالة شهيرة بأنه «ليبرالية مدمجة». ومع ذلك، لم تكن هناك إعادة لعرض الآليات المؤسسية التي تستند إلى قواعد أساسية والتي شملها نظام بريتون وودز، خصوصاً ضوابط رأس المال وأسعار الصرف الثابتة. لذا، فإنني أستخدم مصطلح "الليبرالية المدمجة" للإشارة إلى المنهج التدريجي الأكثر تحيزاً للحوكمة الاقتصادية العالمية في السنوات الأخيرة، على الرغم من تعدد الأطراف.

يقدم النصف الأول من هذه الدراسة تحليلاً لـ "الحوكمة الاقتصادية"، وشرحاً للكيفية التي تمت بها إعادة تعريفها بطرق مهمة منذ الأزمة الاقتصادية. وتصنف الحوكمة بأنها الممارسات، والسياسات، والجهات الفاعلة، والاستراتيجيات المرتبطة بالحكم. كما أنني بحثت في أهمية "الأفكار التقليدية السائدة"؛ وهي المعتقدات الشائعة، خصوصاً الكيفية التي تؤثر بها في "العقلانية المقيدة"، كما يُفهم من علماء الاقتصاد السلوكي ونظرية صنع القرار. يستكشف القسم الأول أوجه الشبه بين الوضع الحالي وفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. ويدل هذا، بصفة خاصة، على أن اتجاهات السياسة الأخيرة لها الكثير من القواسم المشتركة مع الليبرالية المدمجة في منتصف القرن العشرين. أما القسم الثاني فيحلل كيف تمت إعادة تعريف الحوكمة الاقتصادية منذ انهيار ليمان براذرز في سبتمبر 2008. ويأتي ذلك، جزئياً، نتيجة للمناظرات بين دعاة أنواع المناهج الاقتصادية المختلفة، خصوصاً الاعتراضات الكينزية على معتقدات الكلاسيكية الجديدة[1] حول كفاءة الأسواق. وبالإضافة إلى ذلك، فإنني أنظر في الخلافات الأخيرة بين أتباع جون مينارد كينز والأوردوليبراليين الألمان حول المزايا المالية الاستراتيجية التحفيزية من أجل حل المشكلات الاقتصادية في منطقة اليورو [انظر الهامش 1 حول هذه المصطلحات]. ويتناول القسم الثالث أوجه الشبه بين السياسات الكينزية وخطاب التنمية الاقتصادية، ما يدل على توافق الليبرالية المدمجة والاقتصاد الكينزي مع التفكير الحديث، خصوصاً بشأن التنمية الصينية المستقبلية.

يركز النصف الثاني من هذه الدراسة بصفة خاصة على مجموعة العشـرين، بما في ذلك أهميتها بالنسبة إلى الحوكمة الاقتصادية الدولية والاقتصـاد العـالمي، والآثـار المترتبـة عـلى التحديات الاقتصادية المعاصـرة والمحتملة في المستقبل التـي يمكـن أن يواجههـا أعضـاء هذه المجموعة. كما يحلل كيفية تأثير الخـبراء والجهـات السياسـية الفاعلـة والخطابـات في الحوكمة الاقتصادية وفي مجموعة العشـرين خلال الأزمات الأخـيرة. في القسـم الأخـير، استخدمت رؤى بناءة لبحث العلاقة التأسيسية المتبادلة بين الجهات الفاعلة والخطابات.

أصبحت الحوكمة الاقتصادية الدولية سياقاً للخلافات؛ إذ لا يوجد مـنهج معاصـر مهيمن على الحوكمة الاقتصادية، على الرغم من ترسيخ الليبرالية المدمجة المخصصة. يعتـبر السياق الدولي بعد عام 2008 مختلفاً تمامـاً عـما سـبقه، ولم يكـن ذلـك بسـبب المشـكلات الاقتصادية المباشـرة وحسب، ولكن أيضاً بسبب نـزع الشــرعية عـن الأفكـار التقليديـة السابقة الشائعة المرتبطة بالاقتصادات الكلاسيكية الجديدة والسياسات الليبرالية الجديدة. ويمكن مقارنة هذا بـرفض القادة الغربيين، وخبراء الاقتصاد، وعامة الناس، بعد الحـرب العالمية الثانية الكلاسيكية الجديدة، والمعتقدات السائدة إبان فترة استخدام الذهب معيـاراً للنظام النقدي، والذي ألقي اللوم عليه بالتسبب في الكساد العظيم. وبالمثل، فإن الفرضـية الكلاسيكية الجديدة حول "فرضية كفاءة الأسواق" أصبحت الآن مرتبطـة بالإخفاقـات المحلية وإلغاء الضوابط التنظيمية المالية الدوليـة قبـل عـام 2008، وبسـوء إدارة المخـاطر والتسعير الواسعة الانتشار في التمويل الخاص، وباستهلاك الأسـر، وبالصناعة المصـرفية، وبرغبة العديد من الحكومات قبل الأزمة[2] في تكثيف مخاطر التوسع الاقتصـادي الـدوري بالسماح لـ "فقاعات الأصـول" والـدين العـام بالوصـول إلى مسـتويات خطـرة. تشـكل السياسات المحلية والدولية التي أدخلت لمعالجة هذه المشـكلات الحديثـة إحيـاءً لليبراليـة المدمجة متعددة الأطراف من خلال مزيد من الحوكمة الاقتصادية الفاعلة.

الحوكمة الاقتصادية المعاصـرة والليبرالية المدمجة

تدعي هذه الدراسة بصورة أساسية أن الاتجاهات المعاصـرة في الحوكمة الاقتصـادية المحلية والدولية تشكل نموذجاً مخصصاً من الليبرالية المدمجة. وهذا ليس للقول بأن هذين

المصطلحين متكافئان، بل إن الحوكمة الاقتصادية الحديثة أصبحت تشير إلى تجسيد أكبر لليبرالية أكثر من أي وقت، وذلك منذ ثمانينيات القرن الماضي، فقد اكتسبت "الحوكمة" اهتماماً كبيراً من قبل العلماء في السنوات الأخيرة. وتشير الكلمة ضمناً إلى تنفيذ استراتيجيات وأشكال من السياسة، ولكن أيضاً إلى الفصل بين الممارسات والجهات الفاعلة المشاركة في الإدارة (Jaeger 2007; Knill and Lehmkuhl 2002; Rosenau and Czempiel 1992). ولا يقتصر هذا على دور الهيئات الحكومية، ولكنه يشمل الاعتراف بالجهات الفاعلة غير الحكومية في الحوكمة، مثل المستشارين الخاصين، والشركات التي تقدم السلع العامة، والمنظمات غير الحكومية التي تقدم خدمات الرفاهية الاجتماعية. ويمكن أيضاً أن يستخدم للإشارة إلى نشاطات المنظمات الدولية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في مراقبة الدول وتقديم الخبرة والمساعدة المالية لها.

في القسم التالي، أقوم بشرح كيف أن الأزمات المالية والاقتصادية الأخيرة أثّرت في الحوكمة الوطنية والدولية وإحياء أوجه الليبرالية المدمجة. ولم يأخذ هذا الجانب إلا القليل من المناقشة في الأحداث منذ انهيار الأسواق العالمية بعد إفلاس ليمان براذرز (Adelal and Ruggie 2009, 152; Hall 1989; Helleiner 2010)، وذلك بالمقارنة مع النقاش الواسع الذي دار حول "حياء الكينزية" عامي 2008–2009. يثير هذا القليل من الدهشة، فأفكار جون مينارد كينز كانت مرتبطة إلى حد كبير بالليبرالية المدمجة في منتصف القرن العشرين (Adelal and Ruggie 2009,152; Hall 1989; Helleiner 2010, 621). كان جون جيرارد روجي هو الأول الذي أشاع مصطلح "الليبرالية المدمجة" مع الإشارة إلى حقبة بريتون وودز بعد الحرب العالمية الثانية، مع تعديل العبارة المأخوذة من كارل بولاني (Karl Polanyi, 1944). كان ادعاء روجي الرئيس (Ruggie, 1982, 393) أن النظام الاقتصادي الغربي في حقبة ما بعد الحرب كان منظماً وفق آليات مؤسسية وسياسية في السياقين الدولي والمحلي، والتي عملت على "ترسيخ" الأسواق؛ أي مراقبتها وجعلها تخدم المجتمعات بصورة أكثر فاعلية، وذلك من خلال منع مزيد من تأثيراتها السلبية. شملت آليات السياسات الرئيسة المعنية معدلات الصرف الثابتة وضوابط رأس المال الدولي التي وافقت عليها الدول المتحالفة في مؤتمر بريتون وودز عام 1944. وكان الغرض

من ذلك التغلب على تقلبات السوق والمخاطر الناجمة عن سياسة عدم التدخل الرأسمالية التي أدت إلى تدمير الاقتصاد العالمي في ثلاثينيات القرن الماضي.

وعلى الرغم من أن بعض السياسات الكينزية تم تنفيذها أو أثير جدل حولها، فإنه لم يكن هناك إحياء للتدابير الرئيسة المرتبطة ببريتون وودز والليبرالية المدمجة تقريباً في الفترة 1945-1973. يدعي إيريك هيلينر (Eric Helleiner, 2010, 631) أن هذا الأمر يشير إلى اختلاف جوهري، حيث إن «أجندة الإصلاح الدولية الحديثة تدريجية، وليست جذرية». وعلى الرغم من ذلك، فإن النهج الذي اتبع بعد الحرب شارك في بعض المزايا مع الحوكمة الاقتصادية الدولية منذ الأزمة عام 2008. في كلا السياقين، كان هناك مزيد من التركيز المتجدد في تنفيذ مزيد من التنظيم المالي الفعال بسبب الآثار المدمرة لممارسات السوق التي فاقمت "أزمة" سابقة. ويشير هيلينر إلى أن صناع السياسة المعاصرين يركزون على ترويض بعض خصائص الليبرالية الجديدة للعولمة التي سبقت الأزمة، لكن هذا يشكل تباعداً كبيراً عن المعايير الدولية قبل عام 2008، ويعني بذلك ليبرالية مدمجة ومخصصة، فضلاً عن أن العديد من واضعي السياسة الآن، كما كان الحال في أربعينيات القرن الماضي، أدركوا المخاطر على التجارة الدولية والنمو من السياسات الحمائية، وقد استخدموا المحافل الدولية للضغط والسعي إلى اتفاقيات لتجنب مثل هذه السياسات. ولعل هذا يفسر السبب وراء سعي منظمة التجارة العالمية ومجموعة العشرين إلى حماية البيئة التجارية الدولية المفتوحة القائمة حالياً (وبهذا تتم المحافظة على هدف رئيس من الليبرالية المدمجة بعد الحرب). وقد أعاد بعض صناع القرار، خصوصاً في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، الاستفادة من الدرس القائل إن الأسواق لا تصحح نفسها. أدركت الحكومات في هذين البلدين، بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي وبلدان أخرى، أن الحوكمة الاقتصادية ينبغي ألا تترك بشكل تام لأسواق رأس المال كي تعمل بفاعلية. وقد شجع هذا على إعطاء أفضلية لأوجه إعادة ترسيخ الليبرالية، على الرغم - كما لوحظ - من أنها كانت تستند إلى أسس مؤقتة، خصوصاً من خلال شبكات السياسات المترابطة (Heleiner 2010, 632)، وذلك على النقيض من المأسسة التي تستند إلى قواعد دولية لحقبة بريتون وودز التي أعقبت الحرب.

شمل النهج المؤقت والأكثر محدودية بعض الضوابط التنظيمية والمؤسسية، وكان مركزاً بالدرجة الأولى على الحد من المخاطر "المنهجية"، في حين تتم المحافظة بشكل واسع على انفتاح الأسواق المالية والنقدية. ويعتبر هذا اختلافاً جوهرياً عن استراتيجية بريتون وودز الأصلية، ما يشير إلى تغيير في الفرضية المعززة لداني رودريك (Dani Rodrik, 2000,180-184). كما أن «التكامل الاقتصادي الدولي» أصبح مقيداً جزئياً من خلال الإجراءات السياسية الدولية والمحلية. والأهم من ذلك، أن هذا يمكن أن يساعد على الحد من شدة الأزمات الاقتصادية في المستقبل. كذلك، فإنه قد يمكّن من خيارات سياسية أوسع بتخفيض - إن لم تكن إزالة - المخاطر الاقتصادية الخارجية، مثل تخفيف الآثار السلبية لردود أفعال الأسواق العالمية على سياسات معينة، مع أن الوقت هو الذي سيحكم على ذلك.

تم اتخاذ إجراءات جديدة في بعض السياقات الوطنية وعبر الهيئات الدولية، ومن الأمثلة الرئيسة على ذلك التطبيق الكامل لاتفاقات "بازل 3" حول الأعمال المصرفية الصادرة عن "لجنة بازل للرقابة المصرفية"، وذلك بحلول عام 2019. ويتطلب هذا من المصارف الاحتفاظ بكميات أكبر من الاحتياطيات الرأسمالية لتخفيض مدى أي عمليات إنقاذ عامة في المستقبل، ولكنه يشمل أيضاً معايير نوعية جديدة واتفاقيات حول زيادة الرقابة الوطنية على البنوك (Basel Committee on Banking Supervision 2010; Slovik and Cournede 2011). كان هناك دليل على بيئة سياسية متغيرة حتى قبل إفلاس شركة ليمان براذرز المالية، التي تتخذ من نيويورك مقراً لها في سبتمبر 2008، حين اضطرت المملكة المتحدة والولايات المتحدة قبل شهور من ذلك إلى اتخاذ خطوة - غير عادية في ذلك الوقت - بتأميم شركات خاصة مهمة في القطاع المالي وإنقاذها.[3] بعد انهيار ليمان براذرز، بدأ العديد من الحكومات الوطنية سلسلة من إنقاذ شركات خاصة رئيسة، وكان ذلك في البداية في القطاع المالي، ولكنه شمل بعد ذلك صناعة السيارات ومجالات أخرى في القطاع الاقتصادي. أدخل البعض تنظيمات جديدة وقيوداً على النشاطات الاقتصادية، بما في ذلك حظر «البيع على المكشوف دون تغطية» في الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، واليابان، وأسواق مالية رئيسة أخرى.[4] وقد تم إصلاح التدابير التنظيمية والمنظمين بطرق كان الهدف منها تخفيف المخاطر. ثمة مثال مهم في عام 2010،

حين أقر الكونجرس الأمريكي تشريعاً لإدخال "قانون فولكر" Volcker rule الذي يمنع المصارف التجارية من الاستثمار التجاري في الحسابات نيابة عن عملائها (Whitehead 2011).[5] أشار تعزيز مثل هذه التنظيمات المحلية جنباً إلى جنب مع التدخلات الحكومية غير العادية في الاقتصاد إلى إحياء قواعد معينة من الليبرالية المدمجة، بهدف احتواء العيوب في القطاع المالي وإصلاحه. وقد بدأ هذا بالفعل في أجزاء من العالم النامي بعد الأزمة المالية الآسيوية في عامي 1997–1998، حين اختارت بعض الحكومات اتخاذ تدابير سياسية نشطة لتقليل المخاطر المستقبلية، بما في ذلك استخدام ضوابط رأس المال (Dornbusch 2002, 444-5; Sheppard and Leitner 2010, 186). وعلاوة على ذلك، تمثل الصين نموذجاً حديثاً لأحد الاقتصادات العالمية الكبرى، التي رفضت التحرير الكامل للاقتصاد لمصلحة ضوابط رأس المال، وأسعار الصرف الثابتة، وعناصر جوهرية لليبرالية المدمجة في منتصف القرن العشرين.

تظهر هذه الحالات تنويعاً مستمراً في السياسات المحلية والإجراءات التنظيمية. وفي كثير من الأحيان تشكل الأفضليات المحلية لواضعي السياسات أولوياتهم الدولية، ويعود ذلك جزئياً إلى شعوبهم التي «تتوقع منهم حماية معاملاتهم التنظيمية المحلية» (Farell and Newman 2010, 612). كذلك يؤكد خبراء المؤسسات التاريخيون على دور المؤسسات المحلية في تشكيل أفضليات الجهات الفاعلة السياسية (Farell and Newman 2010, 617-8). وتوضح هاتان النقطتان جزئياً كيف أن مأسسة الأوردوليبرالية في ألمانيا عقب الحرب شجعت الشعب والحكومة الألمانية على مقاومة الإجماع الدولي المتنامي بأن على المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل تقديم مزيد من التنازلات لحل أزمة منطقة اليورو (Featherstone 2011, 201-2, 208, 2012; Petit 2012, 274-5).[6] ومع ذلك، فإن السياق الدولي مهم للساسة المحليين، ويقود في بعض الأحيان إلى تواؤم القواعد التنظيمية والسياسة المحلية لتتماشى مع الممارسات الدولية (Farell and Newman 2010, 614). إنني أركز في هذه الدراسة على أن السياق "الفكري" الدولي، باستخدام مصطلح النظرية البنائية، أثر في النقاشات المحلية والدولية على حد سواء (Cortell and Davis 2000, Finnemore and Sikkink 1998).

ثمة سبب رئيس لاعتبار الوضع الحالي بمنزلة إحياء جزئي لليبرالية المدمجة؛ وهو أنه كان هناك تفعيل للحوكمة الاقتصادية الدولية المنسقة. وكما أناقش لاحقاً، فإن هذا لم يكن ناجحاً باستمرار أو بشكل واسع. وبالفعل، فقد كان مؤقتاً، وفي كثير من الأحيان، استجابةً إلى هواجس مباشـرة، بدلاً من أن يكون استراتيجية طويلة الأمد مثلما كان خلال فترة بريتون وودز. لكن كان هناك مستوى مثير للاهتمام للتعاون بين المصارف المركزية الكبرى، بما في ذلك البنك المركزي الأوروبي، وبنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، وبنك اليابان، بالإضافة إلى بنوك أخرى في تنفيذ تدابير متزامنة لتعزيز السيولة المالية الدولية في أواخر عام 2008 (Board of Governors of Federal Reserve System 2008). وقد استمر مثل هذا التعاون مؤخراً استجابة لأزمة منطقة اليورو (Hilsenrath and Sparshott 2011). وبالإضافة إلى ذلك، أصبحت مجموعة العشـرين نقطة محورية للمفاوضات والتعاون بين الدول الصناعية الكبرى والدول النامية، حيث تعمل مركزاً للتواؤم السياسـي مع مؤسسات مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومجلس الاستقرار المالي الجديد، وبنك التسويات الدولية، ومنظمة التجارة العالمية. ويشير التنسيق المتزايد لنشاطات كل هذه الهيئات، خصوصاً من خلال التعاون عبر منتدى مجموعة العشـرين، إلى شكل من أشكال الليبرالية المدمجة.

إعادة تعريف الحوكمة الاقتصادية

شجعت الأزمة المالية العالمية عام 2008 على رفـض واسـع لأشـكال الحوكمـة التـي تستند إلى السوق وترتبط بالليبرالية الجديدة، خصوصاً إعطاء الأفضلية للأسـواق الماليـة، وقواعد التنظيم المتساهلة؛ للحد من تدخل الدولة في الأسواق المالية. وقد لاحـظ العلـماء أهمية الأزمات في توليد أفكار جديدة وتشجيع الناس على النظر إلى ما هو أبعد من حـدود الأفكار التقليدية الشـائعة (Helleiner 2010; Krugman 1995, 1996; Seeger et al. 2005; Stiglitz 2010; Widmaier, Blyth, and Seabrooke).[7] يمكـن لأزمـة مـا أن تشدّ انتباه الناس أو تشجع صناع القرار على اتخاذ خطوات جذرية لحـل المشـكلات التـي يبدو أن العلاجات العادية لم تعد قادرة على إصلاحها. لقد شكل شهر سبتمبر 2008 ذلك المنعطف، حين قرر الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن استبدال فلسفته القائمـة

على عدم التـدخل بتـدخل حكـومي عـلى نطـاق لم تشـهده الولايـات المتحـدة منـذ إدارة فرانكلين روزفلت في ثلاثينيات القرن الماضـي.

وفي الأشهر التي تلت ذلك، تخلـت بلـدان كثـيرة عـن المعتقـدات الاقتصـادية التـي سادت في السنوات الثلاثين الماضية. وبـدا أن العيـوب التـي كانـت موجـودة في الأفكـار السـائدة سـابقاً تسـببت في كسـور لا يمكـن إصـلاحها مـع سـنوات صـعود الليبراليـة الجديدة/ الكلاسيكية الجديدة تقريباً منذ أواخر سبعينيات القـرن الماضـي حتـى سـبتمبر 2008. وسـرعان ما تم تحدي صناع السياسة الاقتصادية التقليدية من قبل جهات سياسية فاعلة وخبراء اقتصاديين كانوا يبنون معاً ما أصـبح يعـرف بــ "إحيـاء الكينزيـة" (G20; Giddens 2010; HM Treasury , 2008, 3; Stiglitz 2010, 215, 231; Straus Kahn 2009). وقد شملت إعادة التعريف هذه رفضاً واسعاً للأفكار التقليدية للمـذهب الكلاسيكي الجديد، خصوصاً ما يتعلق بـ "فرضية كفاءة الأسواق". وتعتبر هذه الفرضية إحدى الركائز الأساسية للاقتصاد الكلاسيكي الجديد، على افتراض أن الأسواق عقلانية، ومن ثم، فهي ذات كفـاءة في حسـاب الأسـعار. وهـي تعنـي أن عـلى الحكومـة أن تقلـل تدخلها إلى الحدود الدنيا، لأن تدخلات الحكومة غير فعالة اقتصـادياً، حيـث إنهـا تشـوه نتائج السوق "الرائعة"، وبالتالي تسبب سوء تخصيص الموارد. هناك العديد من النقاد لهذه الحجة التي فشلت في تفسـير النتـائج الجماعيـة، أو الفرديـة، غـير الفعالـة للأسـواق غـير العقلانية (Krugman 2009; Stiglitz 2010, 153-54; Summers 2000, 5-7).[8] وقـد لاحظ البعض أن مزاعم كفاءة السـوق تتجاهـل أهميـة العلاقـات الاجتماعيـة للاقتصـاد (Granovetter 2005; MacKenzie and Millo 2003). وهناك آخرون يتجاهلون آثـار تطبيق المنطق على جميع أوجه المجتمع والحوكمة، بما في ذلك دور الدولة في توفير الرفاهيـة الاجتماعية والوظائف الاجتماعية، مثل رعاية المسنين (Rose 1996).

أوجد الانتقاد الواسع لفرضية كفاءة الأسـواق بعـد سـبتمبر 2008 مسـاحة لنـشـر استراتيجيات اقتصادية بديلـة (Abdelal and Ruggie 2009, 162; Krugman 2009). كانت استجابات السياسات للمشـكلات الاقتصـادية والماليـة الكبـيرة عـلى خـلاف مـع الأفكار التقليدية الأساسية الشائعة في العقود السابقة، وذلك بسبب تلك المعتقدات التـي تعتبر جزءاً من المشكلة بدل أن تكون جزءاً من الحل (Stglitz 2010, 1-26). وفضلاً عـن

هذا كله، هناك سبب رئيس للأزمة يتمثل في قبول صناع السياسة في بريطانيا والولايات المتحدة أفضلية الكلاسيكية الجديدة للابتكار في السوق المالية مع الحد الأدنى للتدخل التنظيمي. وعلاوة على ذلك، فإن إيمانهم بفرضية كفاءة السوق والأوراق المالية شجع إدارة بوش ورئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي السابق آلان جرينسبان على السماح لـ "فقاعة العقارات" لتنمو خلال الفترة 2003–2006، حيث افترضوا أن السوق "ستصحِّح ذاتياً" التشوهات الحاصلة أو أن الأدوات المالية ستخفِّف من آثارها على الاقتصاد الأوسع (Stiglitz 2010, 269-70). كما شجعت هذه الفقاعة توسيع السوق في أشكال جديدة من الأوراق المالية، والتي كانت عبارة عن أدوات مالية مبتكرة الهدف منها تقليل المخاطر، ولكنها عملت على تضخيم هذه المخاطر إلى حد أصبح فيه القطاع المالي العالمي بأكمله معرضاً للخطر (Helleiner 2011, 70-2; Stiglitz 2010, xviii).

شجعت الأزمة المالية والانكماش الاقتصادي الذي تبعها في بلدان عدة، بالإضافة إلى الشكوك واسعة النطاق حول كفاءة السياسات الليبرالية الجديدة، الاتجاه الدولي نحو التدخل على النمط الكينزي لمواجهة الركود في الفترة 2008–2009 (Jackson 2009, Schirm 2011b, 6-7; Sinn 2009, 14; Stiglitz 2010, 2013, 22). في الدوائر الوطنية والدولية، عرض صناع القرار برامج التحفيز المالي، وأدخل محافظو البنوك المركزية التسهيل الكمي؛ وهو عبارة عن استراتيجية نقدية توسعية أصبحت محل جدل واسع، على الرغم من إساءة فهمها في كثير من الأحيان. في حين أن العديد من الحكومات نفذت تأميم الاستثمارات الخاصة المهمة المعرضة للخطر، ولكن المهمة استراتيجياً، وذلك للمرة الأولى منذ سبعينيات القرن الماضي. وقد أسهمت الأحوال غير العادية للأزمة في تهميش "معارضة سن القوانين"، وخبرات "الحكومة الصغيرة" التقليدية في العقود الأخيرة، ومن ثم، جعلت هذه السياسات البديلة والممارسات أكثر قبولاً. وقد شكل هذا إعادة ترتيب واسعة في الخطاب السياسي الدولي، ليس في إحياء الاهتمام بالسياسات الكينزية وحسب، بل أيضاً في استعادة نهج أكثر تجسيداً لليبرالية. وكما هو الحال في الرفض السابق لاقتصاد عدم التدخل الذي أدى إلى الكساد العظيم، فقد قوض هذا النهج الجوانب الجوهرية للخطاب الكلاسيكي الجديد الذي كان سائداً قبل عام 2008، خصوصاً في البلدان الأنجلو- سكسونية والمؤسسات المالية الدولية.

كانت ألمانيا استثناءً مهماً للاتجاه نحو السياسات الكينزية، وحتى حين أيدت بحماس الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وحكومات أخرى تحفيزاً مالياً عالمياً ومنسقاً بعد سبتمبر 2008 بدعم من الهيئات الدولية مثل صندوق النقد الدولي، والأمم المتحدة، ومجموعة العشرين، ظلت حكومة أنجيلا ميركل مترددة في المشاركة في مثل هذه الإجراءات (Jackson 2009, 25; Newman 2010, 311-13; Steinbruk 2008). يفسر بعض المعلقين هذا على أنه يعود إلى تجنب الألمان السياسات التضخمية التي تعود إلى التضخم الجامح في ألمانيا في مطلع عشرينيات القرن الماضي (Pauly 2009, 956; Schirm 2011b, 7). ويشير هذا إلى أهمية المعرفة البناءة في كيفية تأثير المعتقدات الثقافية في أفضليات السياسة. ومع أن الخلفية الثقافية كانت – دون شك – عاملاً مهماً، كانت هناك أسباب جديدة لهذا التردد، مثل تعافي ألمانيا السريع من الركود في النصف الثاني من عام 2009، بالإضافة إلى ما يسمى "عوامل الاستقرار الذاتية" لألمانيا التي تستند إلى الرعاية والإعانات السخية للبطالة (Sinn 2009, 14-5). وقد جادلت حكومة ميركل بأن الأخيرة شكلت حافزاً اقتصادياً فعالاً، لذا لم تكن هناك حاجة إلى مزيد من زيادة هذا الإنفاق العام في ألمانيا (Steinbrück 2008). لكن معارضة الألمان للاستراتيجيات التحفيزية انتشرت لتوجيه النقد إلى حكومات أخرى طوال فترة الأزمة المالية 2008–2009، حيث دعا وزراء ألمان مراراً إلى وضع حد لإنفاق العجز الدولي والسياسة النقدية المتساهلة، مؤكدين على خطهم المتشدد داخل منطقة اليورو (Featherstone 2011, 208; Newman 2010, 311-13; Schirm 2011b, 7).

تشير معارضة حكومة ميركل لما وصفه وزير ماليتها السابق، بيير شتاينبروك، بـ «الكينزية الفجة» (Financial Times 2008) إلى أن التركيز مؤخراً على الحوكمة الاقتصادية لا يعني قبولاً عالمياً لمنهج واحد من الحوكمة. هناك جانب مثير للاهتمام، وهو الخطاب السياسي الألماني الذي يتمثل في الانتقال إلى إقرار أشكال مؤسسية جديدة من التنسيق الاقتصادي داخل الاتحاد الأوروبي. ولم يكن هذا محبذاً من قبل السياسيين الألمان من قبل، لذا فقد كان التغيير مهماً. يلاحظ كيفن فيذرستون (Featherstone 2011, 201-2, 208, 2012) أن صناع السياسة الألمانية استبعدوا عمداً الحوكمة الاقتصادية من معاهدة ماستريخت عام 1992، محتفظين بالتقليد الألماني الأوردوليبرالي الذي تطور بعد

الحرب العالمية الثانية. ويعطي هذا النهج الأولوية لاقتصاد السوق المنظم، مع محافظة الدولة على مستويات دين منخفض ومعدل تضخم منخفض، بالإضافة إلى تمكين مشاركة أصحاب المصالح الاقتصادية من خلال وسائل قضائية، بما في ذلك وضع رسمي لاتحادات العمال في إدارة الشركات، لكن لم يكن من المفترض بالدولة التدخل أبعد من تطبيق هذه المبادئ. كانت الأولوية إيجاد ظروف تؤدي إلى سوق حرة وناجحة، وليس أن تقوم الدولة بدور قوي (Petit 2012, 274). ومن ثم، وحتى مع توقيع اتفاقية الاستقرار والنمو في الاتحاد الأوروبي عام 1997، فإن الجانب السياسي من الاتفاقية كان تنازلاً سياسياً من قبل الحكومة الألمانية للفرنسيين، حيث إن الحكومة الألمانية استمرت في رفض الاستخدام الفعال للسياسة المالية لمواجهة التقلبات الدورية. يظهر الخطاب السياسي بعد عام 2008 أن الحكومة الألمانية الحالية مازالت لا تأخذ الجزء الخاص بـ "النمو" من المعاهدة على محمل الجد على أنه "استقرار" من حيث الأوردوليبرالية (Petit 2012, 275). وعلى الرغم من التردد السابق لتأييد الأفضلية الفرنسية لسياسات التدخل منذ عام 2008، أيدت حكومة ميركل مزيداً من التنسيق السياسي داخل الاتحاد الأوروبي من أجل تجنب مزيد من المشاكل في منطقة اليورو بالدرجة الأولى. ومن منظور الألمان، فإن فشل اتفاقيات منطقة اليورو في المسؤولية الاقتصادية والمالية يحتم إيجاد وسائل جديدة للحيلولة دون عدم الالتزام بالاتفاقات مستقبلاً، واستعادة الثقة بالسوق في منطقة اليورو. والأهم من كل ذلك أن هذا أدى إلى توقيع معاهدة 2012 الأخيرة حول «الاستقرار، والتنسيق، والحوكمة»، التي تمثل زيادة كبيرة في تنسيق السياسات المالية بين معظم دول الاتحاد الأوروبي.

إن هذا التركيز الكبير على الحوكمة الاقتصادية هو قابل أيضاً للإدراك في صناعة السياسة الأنجلو- سكسونية، وكما لوحظ، فإن هذا المصطلح لا يعني دائماً دور الدولة. وبالتأكيد هناك أنواع من الحوكمة الخاصة التي تتواءم مع المعتقد الكلاسيكي الجديد المتمثل في حرية السوق من تدخل الدولة. وقد اشتملت هذه الأفضلية، بين صناع السياسة في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة قبل انهيار ليمان براذرز، على أشكال التنظيم الذاتي للقطاع المالي (Fioretos 2010, 711-14; Helleiner 2011, 75-76). في سياقات أخرى، بدت المحاولات نحو الحوكمة على خلاف أكثر مع النهج الكلاسيكي الجديد الذي كان له تأثيره في التنظيم المالي في تلك الدول منذ ثمانينيات القرن الماضي. ولعل هذا

هو السبب وراء معارضة المملكة المتحدة والولايات المتحدة لمدة طويلة الدعوات الفرنسية - الألمانية إلى مزيد من التدخل والرقابة على الأسواق العالمية (Fioretos 2010, 707-4). ومع ذلك، ومنذ عام 2008، كان هناك تحول في المواقف السياسية في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة مع قبول أكبر للحاجة إلى سياقات محلية ودولية.

وكان من الإشارات إلى التغيير في التفكير بعد انهيار ليمان براذرز، قبول تعزيز التنسيق الدولي تحت رعاية مجلس الاستقرار المالي الجديد بتكليف من مؤتمر القمة لمجموعة العشرين في لندن في إبريل 2009. وكما يناقش هيلينر (Helleiner 2010, 631-3) أصبح مجلس الاستقرار المالي جزءاً من شبكة خبراء لجان السياسة التي تضم مجموعات عمل تستند إلى هيئات دولية أخرى، مثل مجموعة العشرين وبنك التسويات الدولي وصندوق النقد الدولي. وكان الأجدر بهذا المجلس تصميم إجراءات فنية بدل عرض مقترحات استراتيجية جذرية، ولكن رغبة المملكة المتحدة والولايات المتحدة في الدعم تشير إلى قبولها الافتراض الأساسي بالتعزيز التدريجي للتنظيم المالي الدولي. ومن الأوجه الرئيسة لهذا النهج، إلزام دول أخرى بمزيد من قواعد التنظيم، ومن ثم، عدم إلحاق الضرر بالقطاعات المالية في الولايات المتحدة أو المملكة المتحدة بطريقة يمكن معها للإجراءات أحادية الجانب أن تخفض حصتها في الأسواق العالمية (Helleiner, 633). فحكومة المملكة المتحدة على سبيل المثال رفضت رفضاً قاطعاً الدعوات الفرنسية - الألمانية لفرض ضريبة على المعاملات المالية الأوروبية، ولكنها كانت توحي ضمناً في بعض الأحيان بضريبة عالمية، ربما يُتفق عليها في مجموعة العشرين، ويمكن أن تكون مقبولة لديها (Reuters 2011; Wintour 2011). كما أن المملكة المتحدة والولايات المتحدة قبلتا اتفاقات "بازل 3" حول زيادة رؤوس أموال المصارف ومعايير جديدة أخرى، والتي من شأنها جذب بلدان أخرى إلى إطار تنظيمي دولي. وعلاوة على ذلك، قبلت هذه الحكومات الحاجة إلى تعزيز الإشراف التنظيمي الوطني على قطاعاتها المالية، كدليل على رفضها - أو على الأقل عدم المغالاة - في مكافحة تنظيم أخلاقيات السياسات التي كانت قائمة قبل سبتمبر 2008 (Fioretos 2010, 714-18). وكان إدخال "قانون فولكر" في الولايات المتحدة إشارة إلى هذا التحول نحو مزيد من التنظيم المالي المقيد.

الحوكمة الاقتصادية والخطاب الإنمائي الجديد

يعكس الجدل المنطقي الجديد في البلدان الصناعية الكبرى أصداء جدل مبكر حول المزايا النسبية لـ "الدولة الإنمائية" مقابل نهج "إجماع واشنطن" للتنمية (Mackinnon 2012, 145).[9] منذ عام 2008، هناك اهتمام كبير في ما وصف بأنه «اقتصاد تنمية جديد يؤيد المبادئ الكينزية» (Sheppard and Leitner 2010, 185). وقد جاء هذا في البداية رداً على الضرر الذي سببته وصفات صندوق النقد الدولي لبلدان مثل إندونيسيا وتايلاند بعد الأزمة المالية الآسيوية عامي 1997–1998. فعلى سبيل المثال، قررت حكومات ماليزيا وتايلاند وإندونيسيا وسنغافورة تجنب الآثار السلبية لسياسات التكيف لصندوق النقد الدولي في المستقبل من خلال بناء فوائض كبيرة في الحساب الجاري خلال سنوات الانتعاش الاقتصادي والنمو، ومن ثم تقليل احتمال الحاجة إلى قروض صندوق النقد الدولي وما يصاحبها من شروط غير مرغوبة. وقد أدى ردّ الفعل هذا إلى إيجاد "تخمة الادخار" في هذه البلدان، ما أدى إلى تفاقم الاختلالات في موازين الاقتصاد العالمي؛ فعلى سبيل المثال، سهلت هذه التدابير إيجاد مستويات عالية من الدين العام والخاص في الولايات المتحدة الأمريكية (Helleiner 2011, 79-80; Hockett, Alpert, and Roubini 2012 , 2-3, 13; Stiglitz 2009, 6-7; Taylor 2010, 373-4).[10]

وبشكل عام، فإن "اقتصادات التنمية الجديدة" هذه، كما ينادي بها أمثال جوزيف ستيجليتز وجيفري ساكس وداني رودريك، تتصور دولة تنموية تقوم بدور الفاعل الاستراتيجي الرئيس الوطني عن طريق «تحفيز الطلب عبر استثمارات الدولة في الخدمات العامة، والبنية التحتية، وخفض اختلال توازن الدخل من خلال دعم الفقراء» (Sheppard and Leitner 2010, 191). ويعتبِر شيبارد وليتنير Sheppard and Leitner أن هذه الاستراتيجية هي الأفضل لرفع مستوى الأداء الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، كما ناقشها ستيجليتز (Stiglitz 2002) مع الإشارة إلى ما يسميه "نموذج التنمية الشاملة". إن الإلهام الأساسي لهذا الأمر هو التأكيد الكينزي على دور الدولة بوصفها مكملاً مفيداً للقطاع الخاص. ثمة اعتراف ضمني هنا بفوائد الليبرالية المدمجة التي لا تتجاهل الآثار الاجتماعية على السوق. ويأتي هذا تماشياً مع تأكيد كارل بولاني (Polanyi, 1944, 71)،

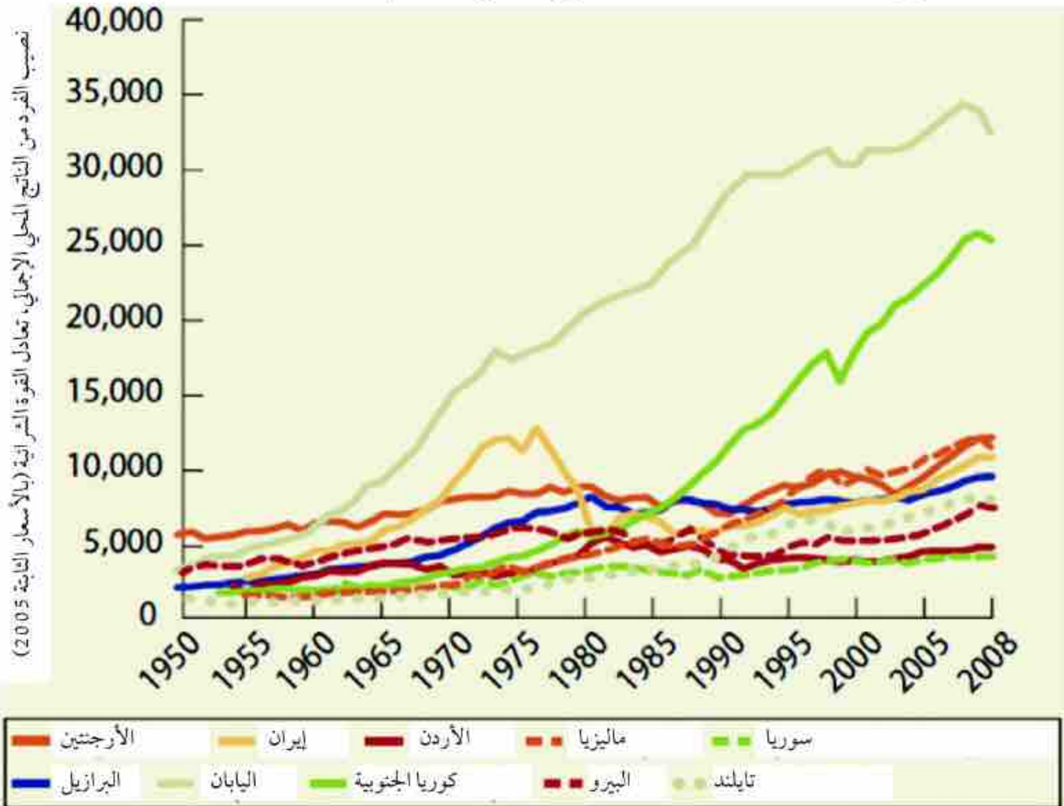
على عكس ما يدعيه الاقتصاديون الكلاسيكيون الجدد، بأنه ليس من الضروري أو الطبيعي النظر إلى الأسواق بمعزل عن المجتمع.

برز نقاش مهم وجديد خلال الأزمة الاقتصادية العالمية يركز على الصين والفوائد النسبية لاستراتيجيتها الأخيرة التي تستند إلى المبادئ المركزية للنزعة التجارية؛ وهي الأجور المنخفضة والنمو الذي تقوده الصادرات، مقابل نهج جديد يبدو أنه في طور التشكل وتم إعلانه عنه مؤخراً في تقرير البنك الدولي لعام 2012، مع دعم صيني شبه رسمي يستند إلى نموذج تنمية مجتمعية أكثر تعقيداً. ومن شأن النهج إعطاء الأولوية للنمو المحلي الداخلي من خلال التنمية الاجتماعية، والتحصيل العلمي، وإيجاد قاعدة تقنية أكثر تقدماً مع عنصر كبير قائم على المعرفة (World Bank 2012, 18-20). وتماشياً مع "اقتصاد التنمية الجديد"، فإن هذا النهج يطور استراتيجية شاملة للاستثمارات العامة، كما أنه يعكس حجج نظرية النمو الذاتية (Agion and Howitt 1998) حول فوائد مثل هذه الاستراتيجية، ويتعارض مع فرضية الكلاسيكية الجديدة بأن الاستثمارات العامة لها تأثير ضئيل في النمو طويل الأجل والتطورات التكنولوجية (Rommer 1994). ومن الأهداف الرئيسة للنهج الجديد هو منع الصين من الوقوع في "فخ الدخل المتوسط" حين تصل إلى مستوى التنمية التي لم يعد من الممكن الاعتماد عليها لتحقيق نمو كبير عن طريق الحفاظ على الأجور المتدنية واستيراد التكنولوجيا الأجنبية. وكالعادة في مثل هذه المرحلة، فإن البلدان التي لا تجد وسائل للابتكار، وتصبح أكثر منافسة في الاقتصاد العالمي، تجد نفسها في نهاية المطاف عالقة بالفئات المتوسطة بدل أن تصبح مجتمعات ذات دخل عال. (Rodrik 1993; World Bank 2012, 12). تشير البيانات إلى أن البرازيل وتايلاند والمكسيك دخلت في هذه الفئة ذات الدخل الفردي البطيء النمو نسبياً خلال العقود الأخيرة خلافاً لليابان وكوريا الجنوبية اللتين حققتا قفزة من وضع الدخل المتوسط إلى العالي (Hanson 2010; World Bank 2012, 12; see Figure 1). إذا أصبح الاقتصاد الصيني أكثر تقدماً وتنوعاً، فسيكون لذلك تأثير كبير في جعلها أقل اعتماداً على رغبة الدول الأخرى أو قدرتها على الاستمرار في شراء منتجاتها. وفي السياق الحالي المتمثل بعدم الاستقرار الاقتصادي في جميع أنحاء العالم، فإن هذه الاستراتيجية تحمل الكثير من المنطق.

كما سبقت الإشارة إليه، فإن النقاشات الأخيرة حول كيفية إدارة كل من الاقتصادات الصناعية والنامية، أظهرت رفضاً واسعاً لفرضية كفاءة الأسواق وفقاً للنظرية الكلاسيكية الجديدة، وتركيزاً أكبر على كيفية تحسين كفاءة الحوكمة الاقتصادية من خلال اتخاذ الاستراتيجيات الفعالة. وقد جاء هذا بسبب ضعف الآثار السابقة للعقلانية المقيدة للعديد من الجهات السياسية الفاعلة[11] في السياقات الوطنية والدولية. تبين فكرة "العقلانية المقيدة" كيف أن تفكير الناس محصور بالخبرات التقليدية التي تشجعهم على التركيز على خيارات معينة عوضاً عن البدائل المحتملة، ولكن الخبرات التقليدية في أوقات الأزمات أو المراحل الانتقالية، قد تصبح غير شرعية ومهمشة ومعزولة. وفي مثل هذه الحالات، يتم تعليق الممارسات في كثير من الأحيان مع إجماع جديد حول الخبرات التقليدية الجديدة، وتعديلات على نطاق واسع لتشكيل معايير سياسية أكثر ملاءمة.

الشكل (1)

فخ الدخل المتوسط (قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي)



المصدر: (Heston, Summers and Aten 2011).

ومن أجل إبراز هذا الأثر "غير المقيد"، لاحظ العديد من المعلقين أن المفهوم واسع الانتشار الذي يقول إن أزمة عام 2008 كانت نتيجة مباشرة لفشل السياسة الليبرالية الجديدة الأنجلو - سكسونية، عمل على تقويض الدعم لهذه السياسة داخل المملكة المتحدة والولايات المتحدة وخارجهما. ولم يعد العديد من صناع السياسة في البلدان النامية مستعدين لقبول الافتراض القائل بتفوق صنع السياسة والخبرة في الحوكمة الاقتصادية في تلك البلدان أو في المؤسسات الدولية، مثل صندوق النقد الدولي الذي دعم الوصفات نفسها (Cooper 2010, 753-4; Grugel and Riggerozzi 2011, 1-2; Helleiner 2010, 629-30; Sheppard and Leitner 2010, 193). وقد تمت بموازاة ذلك محاولات لتخفيف تأثير السياسة النقدية الأمريكية، مع وجود مخاوف لدى السياسيين ومحافظي البنوك المركزية في البلدان النامية حول عدم استقرار سعر صرف الدولار الذي يرجع إلى حد كبير إلى الإجراءات الأمريكية لمواجهة الأزمة المالية (Shaw 2011, 61). لذا قامت بعض البلدان النامية بتنويع احتياطياتها من العملات بعيداً عن الدولار الأمريكي، في حين بدأ البعض بمزيد من التجارة في العملات الأخرى منذ عام 2008 (Eichengreen 2009). فعلى سبيل المثال، أصبحت العملة الصينية "اليوان" ذات أهمية متزايدة في آسيا بوصفها عملة للتجارة (Bottlier and Dadush 2011). وتشير هذه التطورات إلى انخفاض هيبة الحوكمة الاقتصادية الأمريكية في البلدان النامية، خصوصاً في آسيا.

أضاف فقدان الثقة في النخبة الأنجلو - سكسونية إلى الشكوك العامة حول وصفات الكلاسيكية الجديدة منذ الأزمة المالية الآسيوية عندما كان لنهج "إجماع واشنطن" مثل هذه الآثار الضارة في تعريض الاقتصادات الوطنية لمزيد من الأخطار الخارجية (Stiglitz 2003, 242-44). ففي إندونيسيا، على سبيل المثال، فاقم هذا الأمر أزمة ديون القطاع الخاص مدفوعاً بارتفاع سعر الدولار الأمريكي، ما أدى إلى انخفاض الاستثمار الأجنبي بحدة في البلاد. وقد أدى هذا بدوره إلى انخفاض قيمة الروبية الإندونيسية وحدوث تضخم سريع، ومن ثم، تسبب في انخفاض الأجور الحقيقية بنسبة 44٪، وفي انكماش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 14٪ عام 1998، بالإضافة إلى انهيار مصارف عدة (Fallon and Lucas 2002, 22, 31-32). وقد تسببت هذه الأحداث بزيادة هائلة في الفقر بين

الإندونيسيين، كما أن إصرار صندوق النقد الدولي بأن على إندونيسيا خفض الإنفاق العام وفي الوقت نفسه الحفاظ على انفتاحها على الأسواق العالمية، بدل اتخاذ خطوات مثل إدخال ضوابط على الصرف الأجنبي، جعل من المستحيل على الحكومة مواجهة ركود فوري. وعلى النقيض من ذلك، فقد مكن رفض ماليزيا لقرض صندوق النقد الدولي مع قيوده السياسية، هذا البلد من إدخال ضوابط على سعر الصرف، ما خفف من عمق الأزمة. كما أشار أيضاً إلى أن الاستراتيجيات الوطنية القائمة على الليبرالية المدمجة يمكن أن تحقق في بعض الأحيان نتائج أفضل من اتباع المبادئ التوجيهية لصندوق النقد الدولي (Beeson 2002; Stiglitz 2003, 247). في ضوء هذه الخلفية التاريخية، يمكن لنمو الاقتصاد الصيني أن يجعل هذا البلد يبدو نموذجاً جذاباً للتنمية البديلة للاقتداء به مقارنة بـ "إجماع واشنطن" الذي سبقه؛ بما في ذلك ضوابط العملة المرتبطة بالليبرالية المدمجة ونظام "بريتون وودز". لكن مركز الصين غير العادي كثاني أكبر اقتصاد في العالم، بالإضافة إلى احتياطياتها الكبيرة من العملة وفوائضها التجارية الكبيرة يجعل من الصعب على الدول الأخرى محاكاتها. وعلاوة على ذلك، فإن اتباع نزعتها التجارية لن يكون مفيداً للبلدان التي وقعت في فخ الدخول المتوسطة، على الرغم من أن الرؤية الصينية الجديدة للتنمية المحلية المعقدة قد تكون نموذجاً متفوقاً بالنسبة إلى هذه البلدان.

هناك نقطة جديرة بالملاحظة هنا وهي الصلات المعقدة بين استراتيجيات الحوكمة الاقتصادية، والتنمية، والدمقرطة. ويمكن اعتبار هذا في ضوء ادعاءات بول صامويلسون (Samuelson and Norhause 1985) حول المزايا النسبية للتخطيط الاشتراكي للنمو الاقتصادي مقابل عدم الكفاءة التي تم إدراكها من الليبرالية الديمقراطية. ناقش أمارتيا سين (Amartya Sen 1999) وجوزيف ستيجليتز (Stiglitz 2002) فوائد استراتيجيات التنمية التي تركز على التحسين المجتمعي المعقد بدل زيادة الناتج المحلي الإجمالي فقط. وعلى النقيض من شكوك صامويلسون حول إمكانية النمو في الديمقراطيات الليبرالية، يجادل ستيجليتز (Stiglitz 2002, 163-4) بأن آليات التغذية الراجعة المعقدة الموجودة في المجتمعات الديمقراطية الليبرالية يمكن أن تعزز التنمية الاقتصادية حتى من حيث الكفاءة. ولا يعني هذا الحاجة إلى نهج "إجماع واشنطن"، لأن بعض أنواع العلاقات الاقتصادية الدولية لا تحول دون الانفتاح الاجتماعي. ركزت الاستجابات الدولية

للمشكلات الاقتصادية الدولية في جانب منها على طرق السيطرة على الآثار السلبية للمخاطر المالية المفرطة ومنعها من الحصول مجدداً. ومع ذلك، فإن هذا يشكل بالكاد هجوماً على الحقوق المدنية أو على القيم الديمقراطية. إن منع الأسواق المالية من تدمير فرص العمل والنمو هي وسيلة لحماية المواطنين العاديين، وحتى الرأسمالية، من اختلال نشاطات السوق التي أفشلت الغرض الرئيس للسوق في تعزيز الاقتصاد.

أهمية حوكمة مجموعة العشرين المعاصرة

اكتسبت مجموعة العشرين أهمية خلال الأزمة المالية العالمية التي أعقبت انهيار ليمان براذرز. وتكمن الأهمية الاقتصادية في الانتساب إليها في حقيقة أن أعضاءها يشكلون ما مجموعه نحو 85٪ من الاقتصاد العالمي (OECD 2012a)، وفي أن لها القدرة على تأدية دور حاسم في حوكمة الشؤون الاقتصادية الدولية. وبالنسبة إلى العديد من الناس، فإن التحول من مجموعة الدول السبع الصناعية الكبرى أو مجموعة الثماني إلى مجموعة العشرين، بدءاً من إنشاء منتدى قادة مجموعة العشرين في نوفمبر 2008 (Helleiner 2010, 630)، يرمز إلى الواقع الجديد للقرن الحادي والعشرين، مع زيادة نفوذ قيادة الاقتصادات الناشئة والتراجع النسبي لمجموعة الدول السبع الصناعية (Cooper 2010, 744; Helleiner 2010, 630-31). وما يعزز هذا الرأي، توقع صندوق النقد الدولي (IMF 2011) بأن الدول النامية سوف تمثل أكثر من 50٪ من الإنتاج الاقتصادي العالمي عام 2011، [12] في حين أن الاقتصادات الصناعية مثلت – حتى الآن – الأغلبية.

ركزت الأدبيات العلمية حول المؤسسات والمحافل الدولية، في كثير من الأحيان، على الادعاءات المتنافسة للواقعيين والليبراليين حول أهميتها للعلاقات الدولية (Keohane and Martin 1995; Mearsheinmer 1994). إن مجموعة العشرين حالة جديرة بالاهتمام لأنها أدت دوراً حاسماً في محاولات تنسيق الاستجابة للأزمة خلال عامي 2008- 2009 (Cooper 2010, 741; Woods 2010, 51-52). ومع ذلك، فإن هذا الأثر – المشار إليه في الاتفاقية المعنية باستراتيجية الإنعاش الدولي بقمة لندن في إبريل 2009 – غالباً ما كان يتبعه فشل في تحقيق تعاون واسع النطاق ومستمر. وبمجرد أن بدأت الأزمة الأولية

في التبدد أواخر عام 2009، ســـرعان مـا تبـددت أيضـاً الرغبـة في التنـازل عـن التعـاون الاستراتيجي داخل مجموعة العشـرين والمحافظة عليه. في قمة المجموعة في أكتوبر 2009 في بيتسبيرج انضم قادة مجموعة السبع إلى أعضاء آخرين إلى الإعلان بأنه منذ الآن فصاعداً سوف تُستخدم مجموعة العشـرين بوصفها منتدى رئيساً للتعاون الاقتصادي الدولي. ومع ذلك، ومنذ ذلك الحين، انخفض عدد اجتماعات القمة إلى مـرة واحـدة سـنوياً بـدلاً مـن مرتين كما كان عليه الحال عامي 2009 و2010، على الرغم من أن اجتماعات وزارية أخرى عقدت في أوقات بين هذه القمم، كما لم يكن هناك مزيد من المبادرات الموضوعية من هـذه المجموعة تماثل ما تم تحقيقه في إبريل 2009.

كانت هناك بعـض التحلـيلات المثـيرة للاهـتمام حـول مجموعـة العشـــرين وبشـأن وظائفها العملية، وكذلك دورها كعنصـر من عناصـــر الحوكمـة الاقتصـادية الدوليـة أو "العالمية". يدعي البعض أنها حقاً تشكل أساساً لنشوء "مجموعة 2" المكونة من الولايـات المتحدة والصين (Garett 2010)، على الرغم من أن هذا غير واضح بسبب ما حدث منـذ عام 2008. وعلاوة على ذلك، جادل جون إيكنبري (Ikenberry, 2008) منذ فترة طويلة بأن صعود الصين لا يشكل تحدياً للأشكال القائمة من الحوكمة الاقتصادية الدولية، حيث أصبح هذا البلد عنصـراً متكاملاً داخل المؤسسـات الدوليـة الرئيسـة بـدل أن يقوضـها. فاندماج الصين في منظمة التجارة العالمية عام 2001 كان مؤشـراً إلى هذا الاتجاه (Glosni 2010, 116-19). كما ركز آخرون على دور مجموعة العشـرين كمنتدى متعـدد الأطـراف، خصوصاً إدراج الدول النامية بدلاً من كونها نادياً للدول الغنية مثل مجموعة الدول السـبع (Cooper 2010; Helleiner 2010; Schirm 2011a). لكـن هـذه الملاحظـة واجهـت بعض التحفظـات. أشـار ناجـايري وودز (Woods, 2010, 60) إلى أن التعدديـة داخـل مجموعة العشـرين يمكن ألا تشير إلى توسع حقيقي لصنع القرار الدولي بما يتجاوز تركيزه التقليدي داخل دول مجموعة السبع، على الرغم من أنها اعترفت أن ذلك يعني على الأقـل خطوة في ذلك الاتجاه (Woods, 51-2). وهناك نقطة أخرى جـديرة بـالاهتمام، وهـي أن التحالفات السياسية داخل مجموعة العشـرين لم تتبع نمطاً واضحاً (الشمال-الجنوب) بـل إنها بدلاً من ذلـك تفاوتـت وفقـاً لهـذه القضـية المطروحـة (Cooper 2010; Helleiner

(2010; Schirm 2011a). ويشير هذا إلى أن الخلافات السياسية معقدة وتستند إلى عوامل محلية ودولية مختلفة مع اهتمامات غير متجانسة من تحالفات تتجاوز الفوارق في الأوضاع التنموية والمراكز الجغرافية.

إنني أشارك وودز في بعض شكوكه بشأن الشمولية المفترضة لمجموعة العشرين، خصوصاً مع اعتبار مصادر المبادرات السياسية الرئيسة بعد الانهيار المالي عام 2008. فقد نشأت المقترحات الرئيسة في قمة لندن لمجموعة العشرين عام 2009 من مقترحات فرنسية-ألمانية لتعزيز إطار تنظيمي دولي؛ والذي أخذ شكل مجلس الاستقرار المالي، وكذلك المقترحات البريطانية - الأمريكية لرسم استراتيجية تحفيز مالي دولية ومنسقة مع بلدان تسهم بـ 1.1 تريليون دولار لتعمل في المقام الأول على زيادة الموارد المالية لصندوق النقد الدولي (G20, 2009). وقد أشار هذا التمويل الجديد والمأسسة إلى محاولة تهدف جزئياً إلى إعادة ترسيخ الليبرالية في إطار دولي أكثر قابلية للإدارة، وتستخدم فيه الموارد المالية لمواجهة الأزمات، كما أن الاجتماعات الدورية يمكن أن تقود الاستراتيجيات السياسية الدولية. لكن القلق الصيني والروسي بشأن دور الدولار الأمريكي بوصفه عملة احتياط دولية تم تهميشه في لندن، حيث إن الاتفاقية النهائية جمعت بالدرجة الأولى عناصر الخطط من "الأربع الكبار" الذين سبق ذكرهم. وفي حين أن الصين خصوصاً، وإلى حد ما الهند والبرازيل، كسبت صوتاً أكبر في المناقشات السياسية الدولية عبر مجموعة العشرين، إلا أن تأثير هذه الدول يستند في غالب الأحيان إلى الرغبة في الانضمام إلى القواعد السياسية القائمة من قبل، مثل قواعد منظمة التجارة العالمية. لذا، فإن تنويع الجهات الفاعلة من الدول المشاركة في صنع القرار في مجموعة العشرين لم يؤد دوماً إلى تنويع جذري في المواقف السياسية. وعلى الرغم من هذا، فإن نجاح الصين الاقتصادي الأخير، الذي يستند إلى النزعة التجارية التي تقودها الدولة، والتي تتشابه مع ألمانيا في تركيزها على استهلاك محلي منخفض ونمو تقوده الصادرات، شكل تحدياً إضافياً للمذهب الكلاسيكي الجديد، وأدى إلى مزيد من التهميش لـ "إجماع واشنطن" السابق.

الجدول (1)

تحالفات المصالح والسياسات في مجموعة العشـرين حول ثلاث قضايا رئيسة (2009-2011)

عضو مجموعة العشرين	أ) الحوافز المالية التقديرية أقل من معدل مجموعة العشرين ب) الحوافز المالية التقديرية أعلى أو مساوية لمعدل مجموعة العشرين*	أ) منتقد سياسة الدولار. ب) منتقد سياسة اليوان الصيني ج) مؤيد حقوق السحب الخاصة** كأساس لعملة احتياط جديدة	أ) أيد القيود الدولية على الفوائض التجارية في 2009 ب) لم يؤيد قيوداً دولية على الفوائض التجارية في 2009
الأرجنتين	ب (2009)، أ (2010-2011)	–	ب
أستراليا	ب (2009)، أ (2010)، ب (2011)	–	ب
البرازيل	أ	أ، ب، ج	ب
كندا	أ	ب	ب
الصين	ب (2009-10)، أ (2010)	أ، ج	ب
الاتحاد الأوروبي	–	أ، ب	–
فرنسا	أ	أ، ب، ج	ب
ألمانيا	أ (2009)، ب (2010-2011)	أ، ب	ب
الهند	أ	أ، ب	ب
إندونيسيا	أ	–	ب
إيطاليا	أ	ب	ب
اليابان	ب (2009-10)، أ (2011)	ب	ب
المكسيك	أ	–	ب
روسيا	ب	أ، ج	ب
المملكة العربية السعودية	ب	–	ب
جنوب إفريقيا	ب (2009-10)، أ (2011)	أ	ب
كوريا الجنوبية	ب (2009)، ا (2010-11)	أ	ب
تركيا	أ	–	ب
المملكة المتحدة	أ	ب	أ
الولايات المتحدة	أ (2009)، ب (2010-11)	ب	أ

المصادر: * IMF (2010)؛ ** Author's Table.

* الإنفاق التحفيزي التقديري (IMF 2010, 6-7). معدل التحفيز المالي التقديري لمجموعة العشـرين كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي: في عام 2009 = 2.1٪؛ وفي عام 2010 = 2.1٪؛ وفي عام 2011= 1.1٪.

** حقوق السحب الخاصة Special Drawing Rights = وحدة صندوق النقد الدولي المقدرة استناداً إلى سلة من العملات.

ملاحظة: تشير الإشارة "–" إلى عدم تفضيل سياسة واضحة؛ أما السنوات المذكورة بين قوسين فتشير إلى مدة الموقف السياسي الذي يتغير في وقت لاحق.

كما أن بروز مجموعة "البريكس" BRICS للدول النامية،[13] توفر مزيداً من الثقل الموازي في مجموعة العشرين ضد أي إعادة تأكيد لمواقف عدم التدخل، بما في ذلك مواقف المرشح الجمهوري للانتخابات الرئاسية الأمريكية ميت رومني [عام 2012]. تشارك دول البريكس التزاماً أساسياً بفتح التجارة الدولية بوصفها أعضاء في منظمة التجارة الدولية. لكن حكومات الصين وروسيا والبرازيل وجنوب إفريقيا الحالية تجمع هذا بدرجات مختلفة مع الدور الاقتصادي التدخلي للدولة. ولذا، فإن هذه الدول ستكون مترددة في قبول أجندة عدم التدخل في قضايا مثل الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو سياسات سوق العمل، بالإضافة إلى أن الحكومة الصينية تستمر في مقاومة الدعوات لإنهاء السيطرة المباشرة على معدلات صرف عملتها.

هناك مسألة نظرية ذات صلة وهي ما إذا كان يتعين اعتبار مجموعة العشرين مؤسسة تشكل قواعد معيارية بالمعنى البنيوي (Barnett and Finnmore 1999; Cortel and Davis 2000; Finnmore and Sikkink1998). بكل تأكيد، فإن مثل هذا المحفل الدولي يوفر نوعاً من إضفاء الشرعية بوصفه جزءاً من نادي النخبة، كما يتضمن وضع عضو جيد في "المجتمع الدولي" من خلال قبول قواعده الأساسية (Cooper 2010, 746; Cooper and Bradford 2010, 4,10). وعلى النقيض من ذلك، فإن إيران ليست عضواً في مجموعة العشرين، على الرغم من أن اقتصادها أكبر من اقتصادات بعض الدول الأعضاء فيها. ويرجع سبب ذلك إلى عزلتها الدبلوماسية في العلاقات الدولية المعاصرة. حتى الآن، وبصرف النظر عن القبول العام لفوائد رأسمالية السوق، ليست هناك اتفاقية حول نوع معين من الرأسمالية الأفضل أو حول الاستراتيجية الصحيحة للتعامل مع الأزمة الاقتصادية العالمية. وهذا هو سبب أن الأدلة الحديثة تسعى لتحقيق مزيد من الليبرالية المدمجة، على الرغم من أن الحوكمة الاقتصادية الدولية تشير إلى تعاون محدد بدل تعاون شامل يستند إلى قواعد.

شمل رد مجموعة العشرين على الأزمة الاقتصادية عام 2009 تدابير سياسية موضوعية ساعدت على تجنب انهيار أعمق بكثير للاقتصاد العالمي (Cooper 2010, 741-2). ولكن لم يكن هذا الحد من التعاون مستداماً. فعلى سبيل المثال، وبالنسبة إلى مسألة

إدخال ضـريبة جديدة على المعاملات المالية لاستقرار التدفقات المالية ودفع تكاليف بعض إخفاقات السوق، فقد منعت الولايات المتحدة والمملكة المتحـدة حتـى الآن الاقتراحـات الفرنسية - الألمانية للتوصل إلى اتفاقية مجموعة العشـرين بهذا الشأن (Schirrm 2011b). كذلك كانت الاجتماعات الوزارية في مكسيكو سيتي في فبرايـر 2012 مثـالاً آخـر. وعـلى الرغم من الاتفاق بين معظم الأعضاء على ضـــرورة قيـام دول منطقـة اليـورو باسـتبدال التقشف باستراتيجية ذات توجه إنمائي، لم يكن بالإمكـان إصـدار بيـان بهـذا الخصـوص بسبب معارضة الحكومة الألمانية التي بدت تحت الحصار تقريباً حول هذه القضية من قبـل دول أخرى. هناك حالة أخرى حول نـزاع دبلوماســي حـديث حـين وجـه وزيـر الماليـة المكسيكي خوسيه أنطونيو ميد انتقاداً إلى البرازيل، مهـدداً بالقيـام بخطـوات مـن جانـب واحد لتخفيض عملتهـا، بـدل السـعي إلى اتفاقيـة مـع شــركائها في مجموعـة العشـــرين (Emerging Markets 2012).

تبين هذه الأمثلة أن مجموعة العشـرين لاتزال منتدى له أفضليات سياسية متنازعـة، وهي لاتزال أيضاً محوراً رئيساً للجدل الـدولي. كـذلك قامـت بتنفيـذ تـدابير مهمـة، وفي أحيان أخرى، تمكن أعضاؤها من التعاون. وتم التوصل إلى اتفاقات بشأن أهداف سياسة اقتصادية رئيسة، بما في ذلك زيادة موارد صندوق النقد الدولي لمسـاعدة البلـدان التـي تمـر بأزمة، ومن أجل تعاون أكبر في مراقبة الأسواق المالية من خلال مجلـس الاسـتقرار المـالي. كذلك صـدّقت مجموعـة العشـــرين عـلى إطـار "بـازل 3" لإصـلاح المصـارف (Basel Committee on Banking Supervision 2012, 1). ويبـين هـذا تزايـد التعدديـة مـن خلال تدابير لترسيخ الليبرالية، خصوصاً مع تعزيز التنسيق بشأن قضايا التجارة الدوليـة، والتمويل والصناعة المصـرفية.

تحديات جديدة لاقتصادات مجموعة العشـرين

تركز هذه الدراسة بصورة رئيسة على الكيفية التي تـتم بهـا إعـادة تعريـف الحوكمـة الاقتصادية في أعقاب الأزمة الاقتصادية العالميـة الأخـيرة، خصوصـاً كيـف يشـكل هـذا صورة محددة من الليبرالية المدمجـة. ويعـزى هـذا الأمـر جزئيـاً إلى التحـولات في السـياق

الخطابي بسبب انخفاض تأثير الأفكار التقليدية الشائعة السابقة، ولكنه يرجع أيضاً إلى الأحداث الدولية. في السنوات المقبلة، سيكون هناك العديد من التحديات الكبيرة، سواء نتيجة للأزمة المستمرة أو بسبب القضايا طويلة الأمد التي تطورت خلال العقود الأخيرة. وقد حولت هذه الاتجاهات جوانب الاقتصاد العالمي بطرق مهمة، ما جعلها تختلف كثيراً عما كانت عليه أواخر القرن العشرين. ينبغي على صانعي السياسة في البلدان الصناعية والنامية تعديل استراتيجياتهم للتعامل مع هذه التغيرات.

هناك حاجة ملحة إلى زيادة فاعلية الحوكمة الاقتصادية إلى أبعد من التعامل مع انعكاسات الأزمة المالية. سيكون العمل من قبل حكومات مجموعة العشرين أمراً حاسماً في إعادة التوازن والتكيف اللازمين للاقتصاد العالمي لخدمة الناس بصورة أفضل. إن الأزمة الاقتصادية كانت نتيجة لفشل السياسات، ومع اتخاذ قرارات أفضل في بعض البلدان، ولاسيما في الولايات المتحدة الأمريكية، فإن انهيار النظام المالي عام 2008 كان يمكن تجنبه. غير أن تداعيات ما بدا ركوداً في القطاع المالي في الولايات المتحدة، ولاسيما تأثيره في البنوك الأوروبية، وأزمة الديون في منطقة اليورو، أشار إلى خطورة هشاشة الاقتصاد العالمي، لكن تدابير "بازل 3" ستساعد في التغلب على بعض المخاوف. وينبغي على صانعي السياسة التعامل مع المشكلات الأخرى التي لم تعالج في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. ويتطلب هذا تعاوناً دولياً لأن بعض المشكلات لا يمكن حلها من قبل حكومات بمفردها وبمعزل عن الحكومات الأخرى. وبالفعل، لاحظ هوكيت، والبرت، وروبيني (Hockett, Alpert, and Roubini 2012, 6-14) أن الأزمة كانت «مشكلة عمل جماعي كلاسيكية»، كانت الحكومات فيها عاجزة عن التعاون في حل القضايا الاقتصادية التي كانت في مجملها مدمرة. وكان أحد الأمثلة برامج التكيف لصندوق النقد الدولي التي يعتبرها الصندوق ووزارة الخزانة الأمريكية ضرورية، ومن المفترض أنها لمصلحة الاقتصاد العالمي. بيد أن هذه السياسات شجعت الدول الآسيوية على تأمين نفسها ضد الأزمات المستقبلية من خلال بناء احتياطيات مالية كبيرة جداً مع انتشار سلبي جداً، عندما تم استثمار هذه الأموال في البلدان الغنية، ما تسبب في فقاعات الأصول التي انفجرت في نهاية المطاف، مؤدية إلى أزمات مالية وركود في أوروبا والولايات المتحدة وأماكن أخرى (Hockett, Alpert, and Roubini 2012, 6-14).

كانت هذه الدورة السلبية بمنزلة اختلال وظيفي للاقتصاد العالمي، على الرغم من أنه كان هناك أساس منطقي واضح للدول الآسيوية لتجنب شروط قروض صندوق النقد الدولي المدمرة. تتمثل العقبة الأهم حالياً لتحقيق انتعاش اقتصادي عالمي مستدام في أزمة منطقة اليورو التي أصبحت ديوناً سيادية وأزمة مصرفية على حد سواء. ولا تكمن المشكلات فقط في الدول الخمس الأضعف اقتصادياً في منطقة اليورو PIIGS[14] (وهي البرتغال وإيطاليا وإيرلندا واليونان وإسبانيا)، بل إن هناك دولاً أوروبية، مثل فرنسا وهولندا والمملكة المتحدة، دخلت أيضاً في حالة ركود مزدوج الانخفاض [ركود يتبعه انتعاش قصير الأجل، يليه ركود آخر] في الشهور الأخيرة (OECD 2012b)، ما يدل على فشل الانتعاش المستدام حتى دون العبء الإضافي من الأزمات المالية المرتبطة بالدين. وفي الوقت نفسه، فإن البنوك الفرنسية والألمانية منكشفة بشكل كبير على مخاطر الديون في محيط منطقة اليورو، ما يضعها تحت خطر كبير (Feartherstone 2011, 203; Soros 2013). كان للقرار الخارجي المفروض من قبل حكومات أوروبية عدة لتنفيذ السياسات التقشفية خلال فترة الركود، خصوصاً في الاقتصادات المصابة بالشلل مثل اليونان وارتفاع حدة البطالة وانخفاض الطلب في معظم أنحاء منطقة اليورو، آثار مسايرة للاتجاهات الدورية التي قوضت احتمالات تحقيق الانتعاش والنمو. وناشد خبيرا الاقتصاد بول كروجمان (Krugman 2012, 166-87) وجوزيف ستيجليتز (Stiglitz 2012) زعماء منطقة اليورو التخلي عن هذه السياسات التقشفية الفاشلة. كذلك أيد سياسيون كبار وجهات سياسية فاعلة، مثل باراك أوباما ورئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون ورئيس البنك المركزي الأوروبي ماريو دراجي، إنشاء "سندات يورو" جماعية باعتبارها أفضل وسيلة لحل الأزمة (Blyth and Matthijis 2012). مرة أخرى، يتواصل الانتقاد الموجه للحكومة الألمانية من الخارج على نطاق واسع بسبب منعها من تنفيذ هذا الاقتراح والحلول الأخرى المحتملة. وهناك اعتقاد دولي واسع الانتشار بأن على ألمانيا القيام بدور أكثر نشاطاً في حل أزمة منطقة اليورو على الرغم من أن أنجيلا ميركل مترددة بشأن القيام بذلك؛ ولهذا السبب تمت مقارنة ألمانيا بالولايات المتحدة خلال ثلاثينيات القرن الماضي (Blyth and Matthijis 2012).

ستكون الأشهر المقبلة حاسمة بالنسبة لمنطقة اليورو، كما شرح جورج سوروس ومديرة صندوق النقد الدولي كريستين لاجارد مؤخراً.[15] ومن الممكن بحلول تاريخ نشر هذه الدراسة [باللغة الإنجليزية]، أن تخف حدة الأزمة بسبب تدابير سياسية أكثر فاعلية، أو على العكس من ذلك، فإن الفشل في حل المخاطر الرئيسة يمكن أن يضع اليورو على حافة الانهيار. توقعاتي هي أن حجم الكارثة المحتملة مع الأضرار الكبيرة المتوقعة على الاقتصاد الألماني، فضلاً عن تقويض الهدف الاقتصادي والسياسي طويل الأمد للحفاظ على العملة الأوروبية الموحدة، سيدفع كل ذلك الحكومة الألمانية إلى التصرف لمنع حدوث انهيار اليورو. ومن فوائد مثل هذه الأزمة التي تتسم ببطء الحركة، أن هناك الكثير من الوقت للجهات المعنية لتدارك أخطائها، ولكن أيضاً للضغط عليها لاتخاذ الإجراءات اللازمة.

الجدول (2)

أكبر فوائض الحساب الجاري وعجوزاته

الدولة	مليار دولار أمريكي	٪ إلى الناتج المحلي الإجمالي	٪ إلى الناتج المحلي الإجمالي	٪ إلى الناتج المحلي الإجمالي
	2009	2008-2006	2009	2010
الولايات المتحدة	378.0-	5.3 -	2.9 -	3.2 -
إسبانيا	74.1-	9.5 -	5.4 -	4.9 -
إيطاليا	71.3 -	2.8 -	3.4 -	2.8 -
أستراليا	40.9 -	5.2 -	4.1 -	3.5 -
المملكة المتحدة	28.8 -	2.5 -	1.3 -	1.7 -
السعودية	20.5	26.6	5.5	9.1
روسيا	49.0	7.2	4.0	4.5
اليابان	141.8	4.0	2.8	3.1
ألمانيا	160.6	6.9	4.8	5.5
الصين	297.1	10.0	6.0	5.0

المصدر: IMF (2010).

ملاحظة: البيانات الخاصة بالصين وإيطاليا واليابان وروسيا وإسبانيا والولايات المتحدة تم الحصول عليها من مشاورات المادة الرابعة لصندوق النقد الدولي (يوليو 2010 للجميع عدا إيطاليا، ويونيو 2010 لإيطاليا). البيانات الخاصة بأستراليا وألمانيا والسعودية والمملكة المتحدة من IMF (2010).

وعلى الرغم من أن حكومة ميركل أدت إلى مفاقمة المشكلات في منطقة اليورو من خلال البطء في الاستجابة، فمن المحتمل أن تؤدي الضغوط الدولية على مدى الأشهر الأخيرة ولاسيما بعد انتخاب فرانسوا هولاند في فرنسا، بالإضافة إلى احتمال أن يدرك فريق ميركل السياسي المخاطر الكامنة من التقاعس عن العمل خصوصاً مخاطر "العدوى" في أسواق السندات في منطقة اليورو، إلى اتخاذ تدابير سياسية فعالة للتعامل مع الأخطار المحيطة بمنطقة اليورو. وعلى الأرجح سوف يشتمل هذا على المزيد من التكامل المالي والمصرفي والسياسي والاقتصادي (Blyth and Mathijits 2012). وبالفعل شهدت قمة الاتحاد الأوروبي في يونيو 2012 ما ينظر إليه العديد على أنه خطوة كبيرة في هذا الاتجاه، مع اتفاقات مهمة جديدة لاستخدام أموال آلية الاستقرار الأوروبي لدعم بنوك منطقة اليورو، ومن أجل إنشاء مشرف مصرفي واحد لمنطقة اليورو تحت رعاية المصرف الأوروبي المركزي. وقد اعتبر هذا خطوة رئيسة نحو "الاتحاد المصرفي" (*Financial Times* 2012; Fitch Ratings 2012). كما أن تعميق التعاون الاقتصادي يعد مؤشراً إلى غرس الإقليمية الليبرالية في منطقة اليورو، والتي سيتم تعزيزها بالخطط الفرنسية - الألمانية للدفع باتجاه بعض أشكال الضريبة على المعاملات المالية في الاتحاد الأوروبي تتجاوز التدابير المحلية في دول الاتحاد.

عملت أزمة منطقة اليورو على تشتيت انتباه صناع السياسة عن القضايا الأوسع نطاقاً التي تحتاج إلى حلول من أجل تعزيز الاستقرار في الاقتصاد العالمي. ومع ذلك، فإن الأزمة يمكن أن تحفزهم في النهاية على اتخاذ إجراءات فعالة على المدى الطويل، ما يشير إلى مدى الترابط الدولي والمشاركة في المخاطر الاقتصادية. تتعين معالجة القضايا مثل عدم استقرار أسواق العملات والاختلالات التجارية (انظر الجدول 2)، بالإضافة إلى استمرار المخاوف بشأن النظام المالي الدولي. يقدم هوكيت وألبرت وروبيني (Hockett, Alpert, and Roubini 2012, 2) وصفاً مقنعاً لما يعتبرونه الأسباب الرئيسة الكامنة للأزمة الاقتصادية العالمية كما يلي:

> مشكلاتنا الجذرية... هي أن الاقتصاد العالمي يعاني الآن زيادة مفرطة في عرض العمالة ورأس المال والقدرة الإنتاجية النسبية لمجموع الطلب العالمي الذي ينمو ولكن بشكل

ضعيف، خصوصاً في الدول المتقدمة، بسبب آثار الفقاعة التي لاتزال قائمة. يضع هذا اللغز فكرة الجانب المتعلق بالعرض حول كيفية إعادة تنشيط الاقتصادات التي حكمت الكثير من السياسات الاقتصادية والمناقشات على مدى السنوات الثلاثين الماضية على خلاف مع الحقائق الأكثر بروزاً على أرض الواقع. إننا نواجه الآن واقعاً عالمياً جديداً يتمثل في وفرة العرض ونقص الطلب والذي يشكل التحدي الرئيس لنا.

لهذا التشخيص تأثيرات كبرى على الكيفية التي يتعين على واضعي السياسات تجربتها لحل المشكلات الاقتصادية الحالية. ويشير إلى أن تركيز الكلاسيكية الجديدة على السياسات الاقتصادية المتعلقة بجانب العرض لتحسين النمو لن تساعد في التغلب على هذه التحديات الأساسية. ويعود سبب ذلك إلى أن العرض ليس هو المشكلة، بل إن هناك عدم وجود طلب كبير في أنحاء العالم نسبة إلى العرض. تستند التوصيات المهمة المقدمة من هوكيت وألبرت وروبيني (Hocket, Alpert and Roubini 2012, 6) في كيفية التعامل مع هذا الخلل الأساسي بالدرجة الأولى إلى علاجين رئيسين: أولاً، تنفيذ التدابير الرامية إلى تعزيز الطلب المحلي في الدول النامية الست عشرة الكبرى.[16] ثانياً، تقديم اقتراح جذري لـ "صندوق الطوارئ لاستقرار الطلب العالمي" لاستخدامه في «إعادة تدوير احتياطيات النقد الأجنبي التي تمتلكها الآن الدول التي لديها فوائض مالية بطريقة تعزز فرص العمل في الدول التي تعاني عجزاً مالياً». وفي كلتا المسألتين، هناك حاجة إلى تعاون دولي واسع. ومن المهم ملاحظة أنه حتى في منطقة اليورو كان هناك فشل في التنسيق السياسي على الأمد البعيد للحد من الاختلالات التجارية الداخلية الكبيرة. كما أن ألمانيا احتفظت بفوائض تجارية لسنوات، ما فاقم الظروف التي أدت إلى أزمة الديون في بلدان منطقة اليورو الضعيفة اقتصادياً (Featherstone 2011, 200; Young and Semmler 2011, 19). أطلق هوكيت وألبرت وروبيني (Hocket, Alpert and Roubini 2012, 33) على اقتراحهم الثاني اسم "صندوق إنعاش الاقتصاد العالمي" الذي يجادلون بأنه يمكن أن يساعد في التغلب على الاتجاه الآسيوي الأخير للاحتفاظ بفوائض الحسابات الجارية للتأمين الذاتي ضد الأخطار، بدل الاعتماد على صندوق النقد الدولي. ويعكس هذا جوانب رئيسة من اقتراح كينز، بصفته الممثل البريطاني الرئيس لدى مؤتمر بريتون وودز،[17] بإنشاء "اتحاد المقاصة الدولي" بصندوق احتياطي يمكن أن تكون له وظائف مشابهة، لكنه

لم ينفذ أبداً بسبب معارضة الولايات المتحدة في ذلك الوقت (Ruggie 1982, 394-6).[18] ومن شأن مثل هذه الآلية المؤسسية أن تحاكي بكل تأكيد أخلاقيات الليبرالية المدمجة في فترة ما بعد الحرب، على الرغم من أنه كان من الصعب في أربعينيات القرن الماضي تحقيق إجماع دولي حول مثل هذا المشروع الطموح.

يمكن أن تشكل مجموعة العشرين محفلاً مفيداً لمحاولة التغلب على مشكلات التنسيق الدولية الرئيسة المعاصرة إذا كان بإمكان أعضائها التعاون بصورة أكثر فاعلية في سياساتهم واستراتيجياتهم الاقتصادية. وهذه المسألة معيارية أيضاً لأن إجماعاً أوسع حول أهداف الحوكمة الاقتصادية الدولية يجعل تحقيق التعاون أسهل بكثير. وبهذا المعنى، سيكون من المفيد الحصول على مؤشرات استراتيجية مماثلة لصلاحيات منظمة التجارة العالمية في تحرير التجارة الدولية. حتى الآن تفتقر مجموعة العشرين إلى مثل هذه المجموعة من المبادئ (Cooper 2010, 756-7; Helleiner 2010, 635). شجعت الأزمة المالية عام 2008 على الحاجة إلى الحديث عن "لحظة بريتون وودز"، ولكن الإجماع الضروري لإجراء إصلاح جذري في قواعد الاقتصاد الدولي لم يتحقق بعد (Helleiner 2010, 619). يؤكد بعض العلماء أن "قوة مهيمنة" سوف تحتاج إلى مثل هذا المشروع الطموح، أو على الأقل، أن مثل هذا البلد المهيمن سيكون له القدرة الأكبر على القيام بذلك. جادل تشارلز كيندلبيرج (Charles Kindleberger 1973, 11) بأن غياب القيادة المهيمنة كان السبب الأساسي في غياب التعاون الدولي خلال الكساد العظيم. وفي الأزمة الحالية أثيرت الشكوك حول قدرة الولايات المتحدة على أن تمثل هذه القيادة (Helleiner 2010, 621-2; Stiglitz 2010, 234-6). ليس هناك بلد آخر بإمكانه تأدية ذلك الدور، بما في ذلك الصين، على الرغم من نفوذها الاقتصادي المتنامي (James 2011, 531-37). استخدم البعض بصورة تشاؤمية الاصطلاح "عالم مجموعة الصفر" G-Zero world للإشارة إلى أنه لا يوجد هناك بلد أو مجموعة بلدان لديها القدرة على قيادة العالم للخروج من الأزمة (Bremmer and Roubini 2011). بالتأكيد، فإن التعددية القطبية النسبية في العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة، على النقيض من الهيمنة الأمريكية في منتصف القرن العشرين، تجعل تحقيق التعاون أكثر صعوبة. إن السياق المكثف للانتعاش في

مرحلة ما بعد الحرب، جنباً إلى جنب مع الإجماع الموسع في الدول غير الشيوعية حول منافع الليبرالية المدمجة لتحقيق الازدهار الاقتصادي في المستقبل، جعل سنوات الأربعينيات أكثر ملاءمة لتسوية جذرية جديدة تستند إلى مبادئ مشتركة (Helleiner 2010, 620-2; Ruggie 1982, 393-98). لكن حجم التحديات المعاصرة تفرض حتمية التعاون، كما أن استمرار الشعور بالأزمة يعزز مزيداً من الخطوات نحو ليبرالية مدمجة متعددة الأطراف. ومن شأن هذا أن يتطلب وجود وكالة سياسية فاعلة تستطيع أيضاً استخدام الموارد الفكرية التي توفرها الاعتراضات المنطقية بسبب تقويض "إجماع واشنطن" وفرضية كفاءة الأسواق.

يشكل تنوع أفضليات السياسة الدولية تحدياً كبيراً لصناع السياسة، خصوصاً للتغلب على هذا النوع من مشكلات العمل الجماعي الذي أدى إلى الأزمة الاقتصادية العالمية. كانت الانقسامات الدولية الرئيسة في كثير من الأحيان بين حكومات بلدان الاتحاد الأوروبي الرئيسة، خصوصاً ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة، بالإضافة إلى الولايات المتحدة والصين ودول البريكس الأخرى أيضاً. وهذا بالطبع لا يستنفد قائمة الدول التي لديها خلافات مع بعضها بعضاً. وبالفعل، أشار الجدول (1) إلى بعض الخلافات السياسية الرئيسة بين دول مجموعة العشرين كافة. يؤكد جوزيف ستيجليتز (Stiglitz 2003, 240-1) أن الحاجة إلى عمل دولي جماعي كان مشكلة رئيسة في ثلاثينيات القرن الماضي. في كثير من الأحيان تحاول الحكومات تحسين اقتصاداتها على حساب صادرات بلدان أخرى، ما أدى إلى دوامة سلبية أضعفت بصورة تبادلية التدابير السياسية، والتي بدورها دمرت العديد من الاقتصادات الوطنية والاقتصاد العالمي كله. يجادل ستيجليتز (Stiglitz 2003, 241) بأنه ينبغي السعي للتعاون الدولي للتعامل مع هذه المشكلات: «السياسات مثل التوسع المالي واختيار تشغيل الفائض التجاري هما مثالان على النشاطات العالمية والخارجية، ويبدو من المناسب تماماً إنشاء مؤسسة دولية للتعامل مع هذه المخاوف». ويمكن لمجموعة العشرين أن تشكل منتدى مناسباً لمثل هذه الأهداف. وكما أكد أندريه كوبر (Cooper 2010) فإن لدى مجموعة العشرين القدرة - على الأقل - لأداء وظيفة مهمة على أساس "لجنة توجيهية" لاقتصاد العالم لأن أعضاءها يمثلون 85٪ من هذا

الاقتصاد. وبالفعل فقد تجلت قدرتها في هذا الشأن عام 2009. ولكن للحفاظ على هذا الدور إلى ما بعد فترة الأزمة، ينبغي على أعضائها بذل المزيد من الجهود للتغلب على خلافاتهم أو البحث عن حلول وسط بديلة، ليس على المدى القريب وحسب - من أجل صحة الاقتصاد العالمي في المستقبل - بل للتغلب على الاختلالات والأخطار في المدى البعيد أيضاً.

مجموعة العشرين هي منتدى وليس مؤسسة رسمية، ومن ثم، ليس لها أمانة عامة أو مقر، ولكن يمكن القول إنها أكثر الوسائل واعدة للتعامل مع مثل هذه القضايا. إن حقيقة زيادة عدد أعضاء هذه المجموعة على عدد أعضاء مجموعة الدول السبع، يعني مزيداً من الشرعية، وإن لم يكن الجميع متفقين على ذلك (Cooper 2010, 742-4). كذلك، فإن عضويتها الأوسع ليست بالضرورة عقبة، على الرغم من ادعاءات بعض العلماء أن هذا يخلق مشكلات من حيث العمليات اللوجستية، والتكاليف، واحتمال أكبر لمواجهة مشكلات العمل الجماعي (Cooper 2010 742-4). يلاحظ أليستر أيان جونستون (Johnston 2001, 512) أن المحافل الدولية الكبيرة، مثل مجموعة العشرين يمكن - في الواقع - أن تمارس المزيد من الضغوط على الدول كي تتفق مع معايير المجموعة «لأن من المحتمل أن تكون تأثيرات المدح أو النقد أقوى عندما يكون الجمهور أو المجموعة المرجعية أكبر». في ما يلي استكشف هذه المسألة أكثر من خلال رؤى مستمدة من البنائية، خصوصاً حول أهمية المجموعة والاختلافات بشأنها.

مجموعة العشرين والليبرالية المدمجة المخصصة في سياق الاختلافات

يتناول القسم الأخير من هذه الدراسة كيفية تشكّل الاستجابة للأزمات الدولية منذ عام 2008 منطقياً من قبل الجهات السياسية الفاعلة والخبراء. وقد سهل السياق المنطقي أفضليات السياسة التي كانت حتى وقت قريب مهمشة، خصوصاً في الساحة السياسية في الدول الصناعية الكبرى والمؤسسات الدولية. يشير التحليل الحالي حول إعادة إحياء الليبرالية المدمجة المخصصة والسياسات الكينزية مؤخراً إلى شبه كبير بين إعادة التفسيرات

الحديثة للأولويات السياسية والاقتصادية والاستجابات المؤثرة للكساد العظيم، ولاسيما في البلدان الأنجلو - سكسونية. في كلا السياقين التاريخيين، تأثرت السياسات بمناقشات الخبراء، خصوصاً في مجال الاقتصاد. ويركز علماء الاقتصاد السياسي الدولي في كثير من الأحيان على "المصالح" المتنافسة، ولكن هذه - في الحقيقة - ليست ثابتة أو مسبقة. تتشكل "المصالح" منطقياً، ويمكن إعادة تفسيرها أو وصفها، بسبب التحول في الخطاب وتفسيرات الجهات الفاعلة.[19] بوضوح، يذهب هذا التحليل إلى أبعد من التركيز على المصالح والسلطة بوصفهما قدرات للدولة، وبدلاً من ذلك أعتبر هذه مظاهر للفاعلين الأفراد وهيئتهم؛ متأثرين بالمصادر المنطقية المتاحة لهم. تستند تفسيرات الأفراد لمصالحهم الذاتية بالضرورة إلى معلومات ناقصة، وعقلانية مقيدة، وتحدَّد في كثير من الأحيان من خلال الأفكار التقليدية السائدة. وكما أشرت سابقاً، يمكن الاعتراض على هذه أو إبعادها، إذا تم إقناع الجهات الفاعلة أو الضغط عليها أو حتى إكراهها لاعتماد معايير وأولويات بديلة. شكلت مجتمعات الخبراء وشبكات السياسة وقادة الفكر الذين يحظون باحترام كبير في الدوائر العلمية والسياسية معارضة دولية للأفكار التقليدية الشائعة في صنع السياسة الاقتصادية (Farrell and Quiggin 2012). ومع ذلك، أسفرت هذه في كثير من الأحيان عن خلافات سياسية دولية منذ عام 2008. كما أن الآراء الكينزية أو الأوردوليبرالية الألمانية أو الرأسمالية التي تديرها الدولة على النمط الصيني، لم تحل محل التأثير الضعيف لاقتصاد الكلاسيكية الجديدة. وبناء على ذلك، فإن الوضع المعاصر يمكن أن يؤدي إلى فترة من الخلاف قد تمتد إلى سنوات (Farrell and Quiggin 2012, 46).

ثمة قلق رئيس حول ما إذا كانت هذه الخلافات الفلسفية ستجعل التعاون الدولي، وحتى الليبرالية المدمجة المخصصة أكثر صعوبة في تحقيق استدامتها. يشير جونستون (Johnston 2001, 512) إلى أن منتدى مثل مجموعة العشرين يمكن أن يشجع أعضاءه على التعاون أو البحث عن حلول وسط لقضايا السياسة بسبب تأثيرات ما يمكن أن يسمى "ضغط الأقران". ومن الأمثلة على ذلك، الموقف الأخير لألمانيا في اجتماعات مجموعة العشرين والاجتماعات الدولية الأخرى؛ فقد أصبحت الحكومة الألمانية معزولة في معارضتها لتدابير ضمانات ديون منطقة اليورو المتبادلة التي يعتبرها كثيرون حاسمة لحل المشكلات القائمة. ومع ذلك استمرت الهيئات الدولية والدول الأخرى في انتقاد

حكومة أنجيلا ميركل، فأبدت لغتها إشارات على التحرك (Blyth and Matthijis 2012). وأخيراً، وفي يونيو 2012، قدمت ألمانيا تنازلاً لبعض مطالب أعضاء منطقة اليورو، وهي فرنسا وإيطاليا وإسبانيا، ما يعني بداية عملية تكامل أكبر ودعم لاقتصادات منطقة اليورو الضعيفة، والتي يمكن أن تكون كافية لحل أزمة هذه المنطقة الأخيرة (*Financial Times* 2012; Fitch Ratings 2012). وبكل تأكيد، تنازلت برلين عن الحاجة إلى حوكمة اقتصادية أكثر تكاملاً لمنطقة اليورو، على الرغم من ترددها السابق لفعل ذلك. وفي المستقبل، ستضع الفوائض التجارية الألمانية المستمرة، بالإضافة إلى الصينية، حكومة برلين تحت ضغوط متزايدة؛ إذ إن المحللين سيستمرون في التأكيد أن الفوائض التجارية تمثل مشكلة أساسية في الاقتصاد العالمي (;Featherstone 2011, 200 Hockett, Alpert, and Roubini 2012, 29-33;Stiglitz 20102010, 228, 232). في سياق الاتحاد الأوروبي والدولي الأوسع، أعتقد أن هذه القضية يمكن أن تصبح بارزة أكثر، حين يقل التركيز على الوضع في منطقة اليورو.

كانت الحكومة الألمانية بطيئة في الاستجابة للمشكلات الرئيسة، ولكن جسامة المخاطر على الاقتصاد الألماني، لاسيما القطاع المصرفي وتجارة الصادرات، يمكن أن تكون قد أرغمت ميركل على اتخاذ مزيد من الخطوات لحل المشكلات في منطقة اليورو. أنا أؤيد نموذجاً عقلانياً واحداً كأساس لهذا الادعاء؛ بمعنى أن الألمان سيتحولون فجأة إلى خيار عقلاني أمثل. لكن من الممكن أن يكونوا قد بدؤوا بالفعل يعتبرون أنفسهم قد وقعوا في ما يسميه بعض علماء المأسسة الليبرالية ونظرية اللعبة: لعبة "المحصلة غير الصفرية" (Axelrod and Keohane 1985, 244-47, Carfi and Schilro 2011, 25-26). ويمكن أن يشير تحول موقفهم في قمة الاتحاد الأوروبي في يونيو 2012 إلى أنهم اعتقدوا أن منطقة اليورو بكاملها، بما فيها ألمانيا، سوف تخسر دون اتفاقية حل وسط.

وعلاوة على ذلك، فإنه حتى العقلانية المقيدة لصناع السياسة الألمان المتأثرة بالفرضيات الأوردوليبرالية يمكن أن يتم تقويضها عن طريق الانتقاد والإقناع الدولي، خصوصاً من داخل الاتحاد الأوروبي؛ وذلك من قبل الحلفاء الذين يحظون بالاحترام، مثل الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند ورئيس الوزراء الإيطالي ماريو مونتي ورئيس المفوضية

الأوروبية خوسيه مانويل باروسو، وغيرهم (Blyth and Matthijis 2012).[20] كما يمكن أن تكون هناك ضغوط محلية متزايدة على الحكومة الألمانية للتصرف إذا بدأ اقتصادها يعاني أكثر جراء عدم الاستقرار في منطقة اليورو، وهي من المخاطر التي لاحظها مؤخراً صندوق النقد الدولي (IMF 2012).

ينتقد الكثير من الألمان الرأي القائل بأن أموال الضرائب التي يدفعونها يجب أن تستخدم للحفاظ على اقتصادات منطقة اليورو الهامشية. ومع ذلك، فلو تم إقناعهم بأن أزمة منطقة اليورو تهددهم فضلاً عن غيرهم، لأمكن أن يغير هذا الأمر النقاش الداخلي بينهم. ويبدو أن اتفاقية قمة الاتحاد الأوروبي الأخيرة عملت على استقرار الوضع، لكنه إذا ساء مرة أخرى، فإن الشعب والسياسيين الألمان يمكن أن يقتنعوا باتخاذ مزيد من العمل الفعال لحماية اليورو واقتصادهم، وليس فقط مصارفهم وأسواق الصادرات الحالية. كما أنه من المحتمل أن يؤدي مارك ألماني جديد وقوي إلى إضعاف تجارة الصادرات الألمانية بشكل كبير في المستقبل. ويمكن أن تكون هناك سيناريوهات أكثر إشكالية؛ ربما الهجرة الجماعية من الاقتصادات الأكثر تضرراً وتدفق الاستثمارات من أوروبا إلى شرق آسيا وأمريكا الشمالية وأماكن أخرى. ولذا، فإن الحكومة الألمانية يمكن أن تقوم بعمل ضروري لتجنب المخاطرة بعملتها بمنع خروج اليونان الذي يمكن أن يؤدي إلى آثار عدوى لا يمكن إصلاحها في إسبانيا وإيطاليا. إن الخلاف حول هذه القضية يمكن التغلب عليه من خلال بناء رأي ألماني حول خطاب "أزمة" أكثر تهديداً، كما يحدث في بعض الأحيان خلال التحديات الاقتصادية الخطيرة (Widmaier, Blyth and Seabrook 2007, 755-7).

وفر علماء النظرية البنائية دليلاً مفيداً حول كيفية معارضة وتشكيل، وفي بعض الأحيان، إزاحة المعايير في السياسة المحلية والدولية.[21] في مؤتمر بريتون وودز، وخلال أواخر أربعينيات القرن الماضي، شجعت العوامل الرئيسة – خصوصاً الدروس التاريخية من الثلاثينيات، والتهديد المتصور من الشيوعية، والحاجة إلى تدابير سياسية طموحة لإصلاح اقتصادات العديد من البلدان التي دمرتها الحرب – الجهات الفاعلة في السياسة الدولية على قبول مبادئ الليبرالية المدمجة (Helleiner 2010, 620-2; Stiglitz 2003).

وقد شجعت هذه القضايا على معارضة واسعة الانتشار ضد الأفكار التقليدية الشائعة حول عدم التدخل، والتي تعود إلى حقبة معيار الذهب، خصوصاً بسبب نتائجها السلبية. ويستدعي هذا تشابهاً واضحاً مع رفض واسع (بعد عام 2008) لفرضية كفاءة الأسواق في الاقتصاد الكلاسيكي الجديد، مترافقاً مع زيادة قبول استراتيجيات الكينزية مثل السياسة المالية لمواجهة الركود. ومع ذلك، لم تكن الآثار الآنية هي العوامل الوحيدة، حيث إن الإقناع وتعديل المعايير كانا أيضاً مهيمنين في كلا السياقين. كان البديل الاقتصادي الذي عرض في بريتون وودز بحاجة إلى دعم من الساسة الكبار، والجهات الفاعلة السياسية والخبراء البارزين لتنفيذها، لأنه يشكل إعادة تصميم مؤسسي جذري للعلاقات الاقتصادية الدولية. وفي الأشهر التي تلت انهيار الأسواق في أنحاء العالم في سبتمبر 2008، تم تبني مقترحات جذرية لآليات مؤسسية جديدة واستراتيجية مالية تحفيزية عالمية تقوم بالمثل على تسويات في المواقف داخل دوائر السياسة والخبراء (Farrell and Quiggin 2012, 16-32).

في كلتا الحالتين، فإن فقدان الثقة في الأفكار التقليدية الشائعة في السابق، جعل الخبراء والجهات السياسية الفاعلة منفتحين على نهج بديل. وكان لذلك تأثير في ما أسميته العقلانية "غير المقيدة" التي قادت في السابق الأولويات السياسية. فعلى سبيل المثال، تحول أشهر عالمين أمريكيين في الاقتصاد الكلاسيكي الجديد، وهما ريتشارد بوسنر ومارتن فيلدشتاين، لتأييد التحفيز المالي خلال عامي 2008–2009 (Farrell and Quiggin 2012, 19-20; Feldstein 2009; Posner 2009). وقد صرح فيلدشتاين في الكونجرس الأمريكي أمام لجنة التوجيه والسياسة الديمقراطية بأن المطلب السياسي الرئيس لإنعاش الاقتصاد الوطني سيكون «تحفيزاً مالياً من خلال خفض الضرائب وزيادة الإنفاق الحكومي لإعادة الطلب الكلي» (Feldstein 2009). كما اعترف آلان جرينسبان أيضاً أمام الكونجرس في أكتوبر 2008 أن بنك الاحتياطي الفيدرالي كان مخطئاً في عدم تنظيم القطاع المالي بصورة كافية، وأن الأزمة أثبتت "عيباً" خطيراً في معتقداته حول كيفية عمل السوق (PBS 2008; Scannell and Ready 2008). وقد أعطى هذا التحول في التوازن الخطابي ضمن الاقتصاد الأمريكي زخماً للكينزيين، أمثال بول كروجمان ونوريل روبيني وجوزيف ستيجليتز، ما كان له تأثير في جميع أنحاء العالم نظراً للتأثير

الهائل لخبراء الاقتصاد في الولايات المتحدة (Fourcade 2006). وقد سهل وجود خطاب بديل مع مجموعة مترابطة من الخبراء إحداث تحدٍّ للاقتصاد الكلاسيكي الجديد. ووفر ذلك شرعية من خلال اللجوء إلى تصورات ذات خبرات مشتركة (Johnston 2001, 497). تجدر الإشارة إلى أن ستيجليتز وكروجمان كانا حائزين على جائزة نوبل في الاقتصاد، في حين أن روبيني أصبح مشهوراً لأنه كان توقع بقوة عمق الأزمة المالية الأمريكية في 2007–2008. لذا فقد كان هناك بالفعل خبراء رفيعو المستوى يؤيدون مجموعة مختلفة عن الأفكار التقليدية السائدة ومتطلبات السياسة، بوصفهم أصحاب مشاريع معيارية (Finnmore and Sikkink 1998, 897-8). وحين كان آخرون يبحثون عن استراتيجيات بديلة، خصوصاً في البلدان الأنجلو – سكسونية، كان التقليد الفكري الكينزي أكثرها وضوحاً (Farrell and Quiggin 2012, 16-23). ونظراً إلى مكانة خبراء الاقتصاد الدولية، مثل الذين تم ذكرهم، فإن حججهم سرعان ما أصبحت محوراً للنقاش بين دوائر السياسة في أوروبا، والمؤسسات الدولية، وحول العالم (Farrell and Quiggin 2012, 21-31).

بالفعل، كان هناك تعديل في المواقف حتى في صندوق النقد الدولي، ويعود ذلك جزئياً إلى فشل استراتيجيته الليبرالية الجديدة في التعامل مع الأزمة المالية الآسيوية في أواخر تسعينيات القرن الماضي. فقد أشار رئيس صندوق النقد الدولي دومينيك شتراوس-كان، في بداية أزمة عام 2008، وكذلك رئيس اقتصاديي البنك أوليفر بلانكارد حتى قبل انهيار السوق، إلى أن الصندوق قبل استخدام السياسة المالية كإجراء استجابةٍ مناسبٍ للأزمة (Farrell and Quiggin 2012, 17). لذا، فإن واضعي السياسة في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وفي أماكن أخرى وجدوا أنفسهم فجأة في موقف فشلت فيه السياسات القديمة. قبل خبراء يحظون بالاحترام وحتى صندوق النقد الدولي بصورة متزايدة بفوائد النمط الكينزي، والتحفيز المالي العالمي، كما أن الحزبين الحاكمين في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة عام 2009 كان لديهما فلسفة تقليدية لما بعد الحرب في الانفتاح على الأفكار الكينزية التي سهلت لهما بصورة أكبر تبرير استخدامهما لمثل هذه السياسات. وفي الوقت نفسه، اتخذت الحكومة الصينية موقفاً براغماتياً، وتبنت برنامجاً تحفيزياً مالياً محلياً على النمط الكينزي، في حين تم إقناع دول أوروبية كبرى مثل

فرنسا وحتى ألمانيا - الأكثر تردداً - بقبول اقتراح شتراوس-كان في نوفمبر 2008 حول الحاجة إلى محفز عالمي (Farrell and Quiggin 2012, 20).

لذا، فإن معارضة الأفكار التقليدية المرتبطة بالاقتصاد الكلاسيكي الجديد وصنع السياسة الليبرالية الجديدة، مكنت من إحياء البديل الكينزي وشملت انفتاحاً أكبر على مبادئ الليبرالية المدمجة. وعلى الرغم من أن الاتجاه نحو السياسات الكينزية انخفض بصورة كبيرة في أوروبا عام 2010 بسبب أزمة منطقة اليورو وتغيير الحكومة في لندن إلى حكومة ائتلاف بقيادة المحافظين، لكن هذا لا يحل محل التدابير التي زادت بالفعل الترسيخ الدولي لليبرالية، خصوصاً شبكة التنسيق بقيادة مجموعة العشرين، واتفاقات بازل الجديدة والموارد الإضافية لصندوق النقد الدولي. وعلاوة على ذلك، كان هناك مزيد من تغير الاتجاه منذ ذلك الحين، مثل انتخاب الرئيس "المعارض للتقشف" في فرنسا عام 2012، وذلك بعد المعارضة السياسية والشعبية للتقشف التي تنامت منذ عام 2011 في فرنسا واليونان وإيطاليا وإسبانيا وأماكن أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، تركّز الجدل بين الاقتصاديين والخبراء بشكل متزايد حول عدم فاعلية التقشف للتعامل مع أزمة منطقة اليورو التي لاتزال قائمة، وذلك على النقيض من النجاح النسبي لاستراتيجية التحفيز "الكينزية" لإدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما (Stiglitz 2010, 62-74).

أصبحت مجموعة العشرين موضعاً مهماً للحوكمة الاقتصادية الدولية منذ عام 2008، وذلك بوصفها مركزاً للمفاوضات وتنسيق السياسات. كما أنها تعكس نقاشات فكرية أوسع نطاقاً ومعارضة سياسية، مع خلافات فلسفية رئيسة بين بعض أعضائها بشأن أولويات السياسات. قمت بتحليل التحديات الرئيسة وكذلك بعض الإنجازات والإخفاقات في الاستجابات الدولية للأزمات المالية والاقتصادية. وفي كثير من الأحيان، تم تحقيق التعاون من خلال مجموعة العشرين بالعمل مع الهيئات الدولية، مثل صندوق النقد الدولي ومجلس الاستقرار المالي وبنك التسويات الدولي ومنظمة التجارة العالمية والبنك الدولي. يلاحظ هيلينر (Helleiner 2010, 632-3) أن العديد من التكنوقراط الذين يتعاونون عبر هذه الشبكة الدولية المتصلة يتشاركون «مزيداً من الشكوك حول القدرة الذاتية للأسواق على تنظيم نفسها أكثر مما فعله "إجماع واشنطن" في حقبة الليبرالية

الجديدة». ويشير هذا إلى كيفية تعزيز الأفكار التقليدية "الجديدة" هـذه الليبرالية المدمجة المخصصة المتعددة الأطراف. وليس من المفـاجئ أن يعقّـد الخـلاف السياسـي في بعـض الأحيان التعاون بين أعضاء مجموعة العشـرين. لكـن في أعقـاب الحـرب العالميـة الثانيـة، كانت هناك بعض الخلافات الخطيرة في الليبرالية المدمجة أيضاً حتى بين المهندسين الرئيسين لها جون مينارد كينز وهاري ديكستر وايت (Ruggie 1982, 394-5).

خاتمة

لم تكن الظروف في أواخر أربعينيات القرن الماضـي والأزمة الاقتصادية الأخيرة متطابقة. وكان أحد الفوارق الرئيسة أن الليبرالية المدمجة بعد الحرب العالمية الثانية فُرضت بواسطة الهيمنة الأمريكية على الاقتصاد. وعلى الرغم من الغياب الحالي لقوة دولة كبرى، فإن عناصـر أخرى من فترة ما بعد الحرب تشكل الأدلة، خصوصاً معارضة المعتقدات الكلاسيكية الجديدة التقليدية ونزع الشـرعية عنها. وقد انتشـر هذا في جميع أنحاء العالم بعد عام 2008، على الرغم من أنه بدأ في البلدان النامية مع الأزمة المالية الآسيوية في عامي 1997–1998. في كلا الزمنين؛ أي في أربعينيات القرن الماضـي والآن، كان رفضُ مبدأ "عدم التدخل" والأفكار التقليدية الكلاسيكية الجديدة نتيجةً للعيوب الواضحة في ضوء الفشل، لمنع أزمات اقتصادية رئيسة أو تجاوزها. وقد شكل هذا سياقاً سياسياً أصبحت فيه سياسات بديلة أكثر قبولاً. كما شجع، على وجه الخصوص، رغبة أكبر من قبل صانعي السياسة والخبراء في الثقة بقدرة الدولة والمؤسسات الدولية على تعزيز الاقتصاد المحلي والدولي، خصوصاً أنه كان من الواضح أن الأسواق بمفردها لم تكن فعالة.

في الوقت الحاضـر، هناك وسائل مهمة وجديدة للتعاون الدولي، بما في ذلـك مـوارد مؤسسية تم تعزيزها وترسيخها مؤخراً، بالإضافة إلى منتدى مجموعة العشـــرين. وفضـلاً عن ذلك، لا يوجد بديل دولي رئيس من بيئة تجارية مفتوحة، كذلك الذي كان موجوداً في شكل الاتحاد السوفيتي وحلفائه. يشير مثل هذا السياق، وحقيقـة أن مجموعـة العشـــرين تشكل 85٪ من اقتصاد العالم، إلى أن اتفاقاتها يمكن أن تؤثر فيها بشـكل كبـير، ومـن ثـم، تصبح هناك إمكانية لتكون لجنة توجيه دوليـة. إن اختلافـات الـرأي والأولويـات تجعـل

التعاون أصعب في بعض الأحيان، ولكن المجموعات الفرعية العاملة في مجموعة العشرين تشكل مركزاً لشبكة دولية مكونة من لجان تضع السياسات وتقوم بالتنسيق، وهو ما يعني أن تلك المعنية بالسياسات تصوغ مجالات جديدة من الإجماع نحو الليبرالية المدمجة المخصصة ومتعددة الأطراف. وقد ساعد هذا على تشكيل سياق خطابي بدعم من خبراء الاقتصاد والعلماء والجهات الفاعلة السياسية الذين يؤيدون السياسات الكينزية والتعددية في العلاقات الاقتصادية الدولية. وقد زاد توفير خطاب بديل جاهز من تقويض هيمنة الأفكار التقليدية السائدة للكلاسيكية الجديدة.

أصبحت مجموعة العشرين مظهراً أساسياً من الحوكمة الاقتصادية الدولية. ومع ذلك وقعت الليبرالية المدمجة وسط الأزمة والخلافات. واستمر الحال على هذا المنوال، على الرغم من الانحسار الكبير لـ "إجماع واشنطن" ولتأثير الكلاسيكية الجديدة في الدوائر السياسية الرائدة. ويمكن أن يؤدي هذا إلى استمرار تأثير الكينزية إلى ما بعد الأزمة، ولكن لا توجد حالياً بدائل كبيرة، مثل الأوردوليبرالية الألمانية في أوروبا والرأسمالية الصينية التي تديرها الدولة، والتي يمكن القول إنها لم تضعف بفعل الأزمة الأخيرة. ومع ذلك، يوجد بالفعل سياق دولي معزز لليبرالية مدمجة ومخصصة ومتعددة الأطراف. وتقع مجموعة العشرين في الموقع المركزي من هذا الأمر، بصفتها ملتقى للتنسيق بين أعضائها والهيئات الأخرى. ولذلك، فقد ساعدت على دمج الدول النامية الكبيرة ضمن الحوكمة الاقتصادية الدولية بعد عام 2008، والتي يجب أن تدمج أكثر من حاجات تلك المجتمعات. ويمكن أن تخدم الحوكمة متعددة الأطراف التي تستند إلى مجموعة العشرين والليبرالية المدمجة المخصصة، الأهداف الاستراتيجية لكل من الدول الصناعية والنامية، وذلك من خلال تعزيز استقرار الاقتصاد الدولي ونموه على النحو الذي توخاه كينز ووايت في بريتون وودز.

الهوامش

1. أحافظ على التمييز بين "الاقتصاد الكلاسيكي الجديد" و"السياسة الليبرالية الجديدة"؛ إذ يشير الأول إلى التقليد الاقتصادي الذي بدأ تقريباً في سبعينيات القرن الثامن عشر. ويتمثل افتراضه الأساسي في أن النتائج الاقتصادية يمكن أن تحسب استناداً إلى أن الأفراد هم جهات فاعلة عقلانية تحاول تعظيم مصالحها في العلاقات الاقتصادية الجزئية. وعلى النقيض من ذلك، فإن "السياسة الليبرالية الجديدة" جاءت في معظمها من أواخر القرن العشرين، وتشير إلى الأفضلية السياسية للحد من الدور الاقتصادي للدولة لصالح الحفاظ على إطار قانوني يسمح للأسواق بالعمل. ومن الواضح أنها تشترك في كثير من القواسم المشتركة، ولكن خبراء الاقتصاد نادراً ما يشيرون إلى "الليبرالية الجديدة". وعندما أناقش الاقتصاد في حد ذاته، فإنني أستخدم مصطلح "الكلاسيكية الجديدة"؛ وفي بعض الأحيان أستخدم "الليبرالية الجديدة" بشكل صريح مع الإشارة إلى شكل من أشكال السياسة. هناك نقطة أخرى جديرة بالملاحظة وهي أن "الأوردوليبرالية"Ordoliberalism الألمانية هي نهج سياسي - اقتصادي يطلق عليه في بعض الأحيان اسم "الليبرالية الجديدة"، ولكنني أستخدم الأخيرة في المعنى الأنجلو - سكسوني فحسب. [تعد الأوردوليبرالية البديل الألماني بين الليبرالية الاجتماعية والليبرالية الجديدة، والتي تؤكد ضرورة قيام الدولة بالتأكد من أن السوق الحرة تؤدي إلى نتائج قريبة من توقعاتها النظرية؛ المحرر].

2. الأزمة هي بناء خطابي يفسره الأفراد ضمن سياقات اجتماعية تؤثر في تفسيراتهم. في كثير من الأحيان، يتم الطعن في البناء الخطابي لـ "الأزمة" ويفسر بصورة مختلفة، اعتماداً على أولويات ومعتقدات الأفراد. كذلك، فإن الإقناع والتنشئة الاجتماعية يمكن أن تؤثر في تفسيرات الجهات الفاعلة لأحداث وحالات متعلقة بالخطاب (Widmaier, Blyth and Seabrook 2007). بصورة عامة أستخدم هنا كلمة أزمة - ما لم ينص على غير ذلك - للإشارة إلى السياق المالي والاقتصادي الدولي منذ سبتمبر 2008، والذي يعتبره كثيرون يشكل فترة "الأزمة الاقتصادية العالمية" أو "الأزمة المالية العالمية"، على الرغم من أنه لم تتأثر بها جميع البلدان بالدرجة نفسها.

3. تم تأميم مصرف نورث روك Northern Rock التجاري في المملكة المتحدة في فبراير 2008. وفي الولايات المتحدة، قام بنك الاحتياطي الفيدرالي بإنقاذ مصرف بير ستيرنز Bear Stearns للاستثمار في مارس 2008 (Eisembeis and Kaufman 2010, 346-52; Helleiner 2010, 627-8).

4. اعتبر البيع على المكشوف غير المغطى من قبل البعض على أنه ممارسة مالية إشكالية بشكل خاص خلال السنوات التي سبقت أزمة عام 2008. ويشمل ذلك "بيع" سهم لا يملكه المتداول في السوق، وفي الغالب لا يتم إنهاء الصفقات. وعلى النقيض من ذلك، فإنه في حالة البيع التقليدي على "المكشوف"، يتم تداول الأسهم المقترضة. وقد تم إلقاء اللوم بشكل ملحوظ على عملية "البيع على المكشوف" في خفض قيمة أسهم الشركات، ومن ثم، تدمير قيمة الشركة، ومدخرات المستثمرين، وصناديق التقاعد (Christian, Shaprio, and Whalen 2006). في عام 2009 حظرت الهيئات التنظيمية في الولايات المتحدة هذه الممارسة بصورة دائمة، في حين أدخلت العديد من الدول الأخرى إما حظراً قصير الأمد أو دائماً على ممارسة "البيع على المكشوف" (Beber and Bagano 2010).

5. سميت "قاعدة فولكر" تخليداً لذكرى رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بول فولكر، الذي يعتبر المهندس الرئيس لهذه اللائحة. وهي مدرجة في قانون دود-فرانك لإصلاح وحماية المستهلك في وول ستريت (2010).

6. في وقت لاحق أناقش أهمية الأوردوليبرالية الألمانية.

7. يدرس بول كروجمان كيفية تأثير الأفكار التقليدية السائدة في عملية وضع السياسة الاقتصادية، وكذلك كيف يتم تحديها وتجاوزها في كثير من الأحيان خلال فترات الاضطرابات الاجتماعية المهمة، أو التغيير التكنولوجي أو الأزمة.

8. هذا التمييز بين العقلانية الفردية والجماعية أمر مهم. ثمة مشكلة رئيسة في القطاع المالي الأمريكي، وهي وضع الحوافز المالية للجهات الفاعلة في السوق بشكل فردي، مثل المتداولين ومديري صناديق التحوط. شجعت حزم المكافآت والتعويض في كثير من الأحيان الأعمال التي كانت عقلانية لهؤلاء الأفراد من حيث المزايا المالية للموظفين، ولكنها أدت إلى نتائج سلبية للآخرين، بما في ذلك العديد من عملائهم، وأرباب أعمالهم، وفي نهاية المطاف جزء كبير من القطاع المالي والحكومة الأمريكية حين قامت بإنقاذ الشركات المتضررة. (Stiglitz 2010, 151-55).

9. حول "إجماع واشنطن"، انظر مقالة (John Wiliamson 1990) الشهيرة. يتألف هذا الإجماع من اتفاقية عامة في تسعينيات القرن الماضي بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ووزارة الخزانة الأمريكية، وبعض الهيئات المتنفذة الأخرى حول ما يعتبره الكثيرون أنه مجموعة من "ليبرالية جديدة" من الوصفات السياسية. وتضمن هذا بصورة خاصة تأكيداً على بعض السياسات مثل تحرير السوق، ورفع القيود، والخصخصة. أثيرت الانتقادات حول ما إذا كانت هذه السياسات مناسبة لمعظم الدول النامية، حيث إن القطاع الخاص في هذه الدول أصبح معرضاً للمنافسة من قبل

منافسين ناجحين من الدول الصناعية. وقد حدَّ هذا في بعض الأحيان من تنمية الصناعات المحلية (Rodrik 2006; Stiglitz 2003, 343-46).

10. يناقش هذا في جزء لاحق من هذه الدراسة.

11. تم تطوير فرضية "العقلانية المقيدة" في نظريات صنع القرار والاقتصاد السلوكي من قبل العلماء، أمثال هيربرت سايمون (Simon 1955)، و أمارتيا سين (Sen 1977)، ودانيال كاهنمان (Kahneman 2003). وتشير إلى أن الطرق المختصرة النفسية، كمظهر من مظاهر التنشئة الاجتماعية، تجعل الناس في كثير من الأحيان يقبلون الأفكار التقليدية السائدة بدلاً من الشك فيها. لقد ضعف تأثير تلك العناصر المرتبطة بالاقتصاد الكلاسيكي الجديد منذ عام 2008، ولكن السياق الخطابي الحالي هو واحد من الاعتراضات بدلاً من توطيد الأفكار التقليدية البديلة. ومن شأن ذلك أن يجعل التحليل المعاصر والتأييد السياسي أكثر أهمية لأن أي "قواعد للعبة" ستنجم عن هذه الاعتراضات.

12. يستند هذا التوقع لنتائج المستقبل في الدول الصناعية والنامية إلى مقياس القوة الشرائية- التكافؤ، ما يدل على القيمة النسبية للإنتاج من أجل التغلب على التشوهات نتيجة لعوامل صرف العملات. وحول المقياس الاسمي للناتج المحلي الإجمالي، ستستمر الدول الصناعية في تمثيل نسبة مئوية كبيرة جداً من الإنتاج الاقتصادي العالمي.

13. تشير الحروف المختصرة "بريكس" BRICS إلى مجموعة البلدان النامية الصاعدة، وهي البرازيل، وروسيا، والهند، والصين، وجنوب إفريقيا.

14. تشير الحروف المختصرة PIIGS إلى مجموعة من دول منطقة اليورو، التي واجهت مشكلات اقتصادية منذ عام 2008: وهي البرتغال، وإيطاليا، وإيرلندا، واليونان، وإسبانيا.

15. أثار سوروس كثيراً من الجدل جراء تأكيده في بداية يونيو 2012 أن منطقة اليورو لديها ثلاثة أشهر لإنقاذ اليورو. في مقابلة مع قناة سي إن إن CNN، أذيعت على الهواء في 11 يونيو سألت كريستيان أمانبور السيدة لاجارد عن رأيها حول ادعاء سوروس، فأجابت أن إجراءً لإنقاذ اليورو «كان بحاجة إلى أقل من ثلاثة أشهر». انظر:

http://amanpour.blogs.cnn.com/2012/06/11/lagarde-less-than-three-months-to-save-the-euro/

16. ستكون استراتيجية النمو المحلي الصيني التي نادى بها البنك الدولي (World Bank 2012) متوافقة مع هذا الهدف.

17. ترأس كينز لجنة البنك الدولي، كما ترأس المفاوض الأمريكي هاري ديكستر وايت لجنة صندوق النقد الدولي.

18. قدم ستيجليتز (Stiglitz 2010, 234) توصية مماثلة.

19. انظر بحوث (Quentin Skimmers 2002) حول إعادة التوصيفات البلاغية.

20. يشرح جونستون (Johnston 2001, 497-9) أنه عندما يحترم الشخص الذي يقوم بالإقناع أو يعتبر عموماً متعاطفاً، كحليف أو صديق محترم، أو شخص لديه قيم مشابهة، فمن المرجح أن يقتنع الشخص الذي تجري محاولة إقناعه.

21. هذا هو أحد الجوانب الأساسية من بحوث النظرية البنائية في العلاقات الدولية. ولاختيار مجموعة من المساهمين الرئيسيين في هذه الإصدارات، أنصح بـ:

Barnett and Finnemore (1999); Cortell and Davis Barnett and Finnemore (1999); Cortell and Davis (2000); Finnemore and Sikkink (1998); Johnston (2001); and Lewis (2005). (2000); Finnemore and Sikkink (1998); Johnston (2001); and Lewis (2005).

المراجع

ABBOTT, KENNETH, and DUNCAN SNIDAL. 1998. "Why States Act through Formal International Organizations." *Journal of Conflict Resolution* 42 (1): 3-32. Accessed on July 5, 2012. Available online at http://jcr.sagepub.com/content/42/1/3.abstract

ABDELAL, RAWI, and JOHN RUGGIE. 2009. "The Principles of Embedded Liberalism: Social Legitimacy and Global Capitalism." In *New Perspectives on Regulation*, edited by David Moss and John Cisternino. Cambridge, MA: The Tobin Project. 151-162. Accessed on July 5, 2012. Available online at http://www.tobinproject.org/sites/tobinproject.org/files/assets/New_Perspectives_Ch7_Abdelal_Ruggie.pdf770 | POLITICS & POLICY / October 2012

AGHION, PHILPPE, and PETER HOWITT. 1998. *Endogenous Growth Theory*. Cambridge, MA: MIT Press.

AXELROD, ROBERT, and ROBERT O. KEOHANE. 1985. "Achieving Cooperationunder Anarchy: Strategies and Institutions." *World Politics* 38 (1): 226-254. Accessed on July 5, 2012. Available online at http://www.jstor.org/discover/10.2307/2010357

BARNETT, MICHAEL, and MARTHA FINNEMORE. 1999. "The Politics, Power,and Pathologies of International Organizations." *International Organization* 53(4): 699-732. Accessed on July 5, 2012. Available online at http://www.jstor.org/discover/10.2307/2601307

BASEL COMMITTEE ON BANKING SUPERVISION. 2010. "Basel III: A GlobalRegulatory Framework for More Resilient Banks and Banking Systems." *Bankfor International Settlements*. Accessed on July 5, 2012. Available online athttp://www.bis.org/publ/bcbs189.htm

___. 2012. "Report to G20 Leaders on Basel III Implementation." *Bank for International Settlements*. Accessed on July 5, 2012. Available online at http://www.bis.org/publ/bcbs220.htm

BEBER, ALESSANDRO, andMARCO PAGANO. 2010. "Short-Selling Bans around the World: Evidence from the 2007-09 Crisis." *Centre for Studies in Economics and Finance*. Accessed on July 5, 2012. Available online at http://www.csef.it/WP/wp241.pdf

BEESON, MARK. 2000. "Mahathir and the Markets: Globalisation and the Pursuit of Economic Autonomy in Malaysia." *Pacific Affairs* 73 (3): 335-351. Accessed on July 5, 2012. Available online at http://www.jstor.org/discover/10.2307/2672023?uid=3738664&uid=2&uid=4&sid=21101002360603

BLYTH, MARK, and MATTHIAS MATTHIJS. 2012. "The World Waits for Germany: Berlin is Moving to Solve Europe's Problems, but Not Fast Enough." *Foreign Affairs*. Accessed on July 5, 2012. Available online at http://www.foreignaffairs.com/ articles/137697/mark-blyth-and-matthias-matthijs/theworld-waits-for-germany

BOARD OF GOVERNORS OF THE FEDERAL RESERVE SYSTEM. 2008. "Press Release." *Board of Governors of the Federal Reserve System*. Accessed on July 5, 2012. Available online at http://www.federalreserve.gov/monetarypolicy/20080 929a.htm

BOTTELIER, PIETER, and URI DADUSH. 2011. "The Internationalization of China's Renminbi." In *Currency Wars,* edited by Uri Dadush and Vera Eidelman. Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace. 65-70. Accessed on July 5, 2012. Available online at http://carnegieendowment.org/files/currency_wars.pdf

BREMMER, IAN, and NOURIEL ROUBINI. 2011. "A G-Zero World: The New Economic Club Will Produce Conflict, Not Cooperation." *Foreign Affairs*. Accessed on July 5, 2012. Available online at http://www.foreignaffairs.com/articles/67339/ian-bremmer-and-nouriel-roubini/a-g-zero-world

CARFÌ, DAVID, and DANIELE SCHILIRÒ. 2011. "Crisis in the Euro Area. Coopetitive Game Solutions as New Policy Tools." *Theoretical and Practical Research in Economic Fields* 2 (1): 23-36. Accessed on July 5, 2012. Available online at http://ideas.repec.org/a/srs/tprefl/2v2y2011i1p23-36.html

CHRISTIAN, JAMES W., ROBERT SHAPIRO, and JOHN-PAUL WHALEN. 2006. "Naked Short Selling: How Exposed Are Investors?" *Houston Law Review* 43 (4): 1033-1090. Accessed on July 5, 2012. Available online at http://www.houstonlaw review.org/archive/downloads/43-4_pdf/Christian.pdf

COOPER, ANDREW F. 2010. "The G20 as an Improvised Crisis Committee and/or a Contested 'Steering Committee' for the World." *International Affairs* 86 (3): 741-757. Accessed on July 5, 2012. Available online at http://onlinelibrary.wiley.com/ doi/10.1111/j.1468-2346.2010.00909.x/abstract

COOPER, ANDREW F., and COLIN BRADFORD. 2010. "The G20 and the Post-Crisis Economic Order." *Center for International Governance Innovation*. Accessed on July 5, 2012. Available online at http://www.cigionline.org/publications/2010/6/g20-and-post-crisis-economic-order

CORTELL, ANDREW P., and JAMES W. DAVIS, JR. 2000. "Understanding the Domestic Impact of International Norms: A Research Agenda." *International Studies Review* 2: 65-87. Accessed on July 5, 2012. Available online at http://onlinelibrary. wiley.com/doi/10.1111/1521-9488.00184/abstract

DODD-FRANK WALL STREET REFORM AND CONSUMER PROTECTION ACT (2010) Public Law 111-203. Approved by the House-Senate Conference on H.R. 4173 on June 29, 2010 and subsequently approved by the U.S. House of Representatives on June 30, 2010.

DORNBUSCH, RUDI. 2002. "Malaysia's Crisis: Was It Different?" In *Preventing Currency Crises in Emerging Markets*, edited by Sebastian Edwards and Jeffrey A. Frankel. Chicago, IL: University of Chicago Press. 441-458. Accessed on July 5, 2012. Available online at http://www.nber.org/chapters/c10641.pdf

EICHENGREEN, BARRY. 2009. "The Dollar Dilemma: The World's Top Currency Faces Competition." *Foreign Affairs*. Accessed on July 5, 2012. Available online at http://www.foreignaffairs.com/articles/65241/barryeichengreen/the-dollar-dilemma

EISENBEIS, ROBERT A., and GEORGE G. KAUFMAN. 2010. "The Demise of the United Kingdom's Northern Rock and Large U.S. Financial Institutions: Public Policy Lessons." In *Lessons from the Financial Crisis: Causes, Consequences, and Our Economic Future*, edited by Robert W. Kolb. Hoboken, NJ: Wiley. 345-354. Accessed on July 5, 2012. Available online at http://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1002/9781118266588.ch43/summary

EMERGING MARKETS. 2012. "Tensions Flare as Mexico Rounds on Brazil." *Emerging Markets*. Accessed on July 5, 2012. Available online at http://www.emergingmarkets.org/Article/2997082/Tensions-flare-as-Mexico-roundson-Brazil.html

FALLON, PETER R., and ROBERT E. B. LUCAS. 2002. "The Impact of Financial Crises on Labor Markets, Household Incomes, and Poverty: A Review of Evidence." *The World Bank Research Observer* 17 (1): 21-45. Accessed on July 5, 2012. Available online at http://www.jstor.org/discover/10.2307/3986398

FARRELL, HENRY, and ABRAHAM L. NEWMAN. 2010. "Making Global Markets: Historical Institutionalism in International Political Economy." *Review of International Political Economy* 17 (4): 609-638. Accessed on July 5, 2012. Available online at http://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/09692291003723672

FARRELL, HENRY, and JOHN QUIGGIN. 2012. "Consensus, Dissensus and Economic Ideas: The Rise and Fall of Keynesianism during the Economic Crisis." *Center for the Study of Development Strategies*. Accessed on July 5, 2012. Available online at http://www.henryfarrell.net/Keynes.pdf

FEATHERSTONE, KEVIN. 2011. "The Greek Sovereign Debt Crisis and EMU: A Failing State in a Skewed Regime." *Journal of Common Market Studies* 49 (2): 193-217. Accessed on July 5, 2012. Available online at http://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1111/j.1468-5965.2010.02139.x/abstract

___. 2012. "The Euro was Locked into Its Current Crisis Twenty Years Ago by the Maastricht Negotiators, who Ceded Authority to the Financial Markets." *LSE Research Online, European Politics and Policy blog entry* (March 13). Accessed on July 5, 2012. Available online at http://eprints.lse.ac.uk/42986/1/blogs.lse.ac.uk-The_Euro_was_locked_into_its_current_crisis_twenty_years_ago_by_the_Maastricht_negotiators_who_ceded_.pdf

FELDSTEIN, MARTIN. 2009. "The Economic Stimulus and Sustained Economic Growth." *National Bureau of Economic Research*. Accessed on July 5, 2012. Available online at http://www.nber.org/feldstein/EconomicStimulusandEconomicGrowthStatement.html

FINANCIAL TIMES. 2008. "Berlin Hits Out at 'Crass' UK Strategy." *Financial Times* (December 10). Accessed on July 5, 2012. Available online at http://www.ft.com/cms/s/0/22e7ed04-c6f9-11dd-97a5-000077b07658.html

___. 2012. "Europe Agrees Crisis-Fighting Measures." *Financial Times* (June 29). Accessed on July 5, 2012. Available online at http://www.ft.com/intl/cms/s/0/5513d3d4-c19f-11e1-8eca-00144feabdc0.html

FINNEMORE, MARTHA, and KATHRYN SIKKINK. 1998. "International Norm Dynamics and Political Change." *International Organization* 52 (4): 887-917. Accessed on July 5, 2012. Available online at http://www.jstor.org/discover/10.2307/2601361

FIORETOS, ORFEO. 2010. "Capitalist Diversity and the International Regulation of Hedge Funds." *Review of International Political Economy* 17 (4): 696-723. Accessed on July 5, 2012. Available online at http://www.princeton.edu/europe/events_archive/repository/fioretos_2010_ripe.pdf

FITCH RATINGS. 2012. "Summit Eases Near-Term Pressure on Euro Sovereign Ratings." *Fitch Wire*. Accessed on July 5, 2012. Available online at http://www.fitchratings.com/web/en/dynamic/articles/Summit-Eases-Near-Term-Pressureon-Euro-Sovereign-Ratings.jsp

FOURCADE, MARION. 2006. "The Construction of a Global Profession: The Transnationalization of Economics." *American Journal of Sociology* 112 (1): 145-194. Accessed on July 5, 2012. Available online at http://www.jstor.org/discover/10.1086/502693?uid=3739808&uid=2134&uid=2&uid=70&uid=4&uid=3739256&sid=21101172479151

G20. 2009. "The Global Plan for Recovery and Reform." *Council on Foreign Relations*. Accessed on July 5, 2012. Available online at http://www.cfr.org/financial-crises/g20-global-plan-recovery-reform-april-2009/p19017

GARRETT, GEOFFREY. 2010. "G2 in G20: China, the United States and the World after the Global Financial Crisis." *Global Policy* 1 (1): 29-39. Accessed on July 5, 2012. Available online at http://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1111/j.1758-5899.2009.00014.x/abstract

GIDDENS, ANTHONY. 2010. "The Rise and Fall of New Labour." *New Perspectives Quarterly* 27 (3): 32-37. Accessed on July 5, 2012. Available online at http://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1111/j.1540-5842.2010.01179.x/abstract

GLOSNY, MICHAEL. 2010. "China and the BRICS: A Real (but Limited) Partnership in a Unipolar World." *Polity* 42 (1): 100-129. Accessed on July 5, 2012. Available online at http://www.palgrave-journals.com/polity/journal/v42/n1/abs/pol200914a.html

GRANOVETTER, MARK. 2005. "The Impact of Social Structure on Economic Outcomes." *The Journal of Economic Perspectives* 19 (1): 33-50. Accessed on July 5, 2012. Available online at http://sociology.stanford.edu/people/mgranovetter/documents/granimpacteconoutcomes_000.pdf

GRUGEL, JEAN, and PÍA RIGGIROZZI. 2011. "Post-Neoliberalism in Latin America: Rebuilding and Reclaiming the State after Crisis." *Development and Change* 43: 1-21. Accessed on July 5, 2012. Available online at http://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1111/j.1467-7660.2011.01746.x/abstract

HALL, PETER A. 1989. "Conclusion." In *The Political Power of Economic Ideas: Keynesianism across Nations*, edited by Peter A. Hall. Princeton, NJ: Princeton University Press. 361-391.

HANSON, GORDON H. 2010. "Why Isn't Mexico Rich?" *Journal of Economic Literature* 48 (4): 987-1004. Accessed on July 5, 2012. Available online at http://www.nber.org/papers/w16470

HELLEINER, ERIC. 2010. "A Bretton Woods Moment? The 2007-2008 Crisis and the Future of Global Finance." *International Affairs* 86 (3): 619-636. Accessed on July 5, 2012. Available online at http://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1111/ j.1468-2346.2010.00901.x/abstract

___. 2011. "Understanding the 2007-2008 Global Financial Crisis: Lessons for Scholars of International Political Economy." *Annual Review of Political Science* 14: 67-87. Accessed on July 5, 2012. Available online at http://www.annualreviews.org/doi/abs/10.1146/annurev-polisci-050409-112539

HESTON, ALAN, ROBERT SUMMERS, and BETTINA ATEN. 2011. "Penn World Table Version 7.0." *Center for International Comparisons of Production, Income and Prices at the University of Pennsylvania*. Accessed on July 5, 2012. Available online at http://knoema.com/PWT2011Jun

HIGGOTT, RICHARD, and EVA ERMAN. 2010. "Deliberative Global Governance and the Question of Legitimacy: What Can We Learn from the WTO?" *Review of International Studies* 36 (2): 449-470. Accessed on July 5, 2012. Available online at http://journals.cambridge.org/action/displayAbstract?fromPage=online&aid=7589636

HILSENRATH, JON, and JEFFREY SPARSHOTT. 2011. "Central Banks Move to Calm Fears." *Wall Street Journal* (December 1). Accessed on July 5, 2012. Available online at http://online.wsj.com/article/SB10001424052970204012004577069960192509068.html

H.M. TREASURY 2008. *Managing the Global Economy through Turbulent Times*. London: H.M. Treasury.

HOCKETT, ROBERT C., DANIEL ALPERT, and NOURIEL ROUBINI. 2012. "The Way Forward: Moving from the Post-Bubble, Post-Bust Economy to Renewed Growth and Competitiveness." *Cornell Legal Studies*. Accessed on July 5, 2012. Available online at http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1987139

IKENBERRY, G. JOHN. 2008. "The Rise of China and the Future of the West: Can the Liberal System Survive?" *Foreign Affairs* 87 (1): 23-37. Accessed on July 5, 2012. Available online at http://www.foreignaffairs.com/articles/63042/gjohn-ikenberry/the-rise-of-china-and-the-future-of-the-west

INTERNATIONAL MONETARY FUND. 2010. "Fiscal Exit: From Strategy to Implementation." *International Monetary Fund*. Accessed on July 5, 2012. Available online at http://www.imf.org/external/pubs/ft/fm/2010/fm1002.pdf

___. 2011. "World Economic Outlook Database (September)." *International Monetary Fund*. Accessed on July 5, 2012. Available online at http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2011/02/weodata/index.aspx

___. 2012. "Germany-2012 Article IV Consultation: Concluding Statement of the IMF Mission." *International Monetary Fund*. Accessed on July 5, 2012. Available online at http://www.imf.org/external/np/ms/2012/050812.htm

JACKSON, JAMES K. 2009. "The Financial Crisis: Impact on and Response by the European Union. Congressional Research Service." Accessed on July 5, 2012. Available online at http://fpc.state.gov/documents/organization/127015.pdf

JAEGER, HANS-MARTIN. 2007. "'Global Civil Society' and the Political Depoliticization of Global Governance." *International Political Sociology* 1 (3): 257-277. Accessed on July 5, 2012. Available online at http://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1111/j.1749-5687.2007.00017.x/abstract

JAMES, HAROLD. 2011. "International Order after the Financial Crisis." *International Affairs* 87 (3): 525-537. Accessed on July 5, 2012. Available online at http://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1111/j.1468-2346.2011.00988.x/abstract

JOHNSTON, ALASTAIR IAN. 2001. "Treating International Institutions as Social Environments." *International Studies Quarterly* 45 (4): 487-515. Accessed on July 5, 2012. Available online at http://www.wcfia.harvard.edu/sites/default/files/socialization.pdf

KAHNEMAN, DANIEL. 2003. "Maps of Bounded Rationality: Psychology for Behavioral Economics." *The American Economic Review* 93 (5): 1449-1475. Accessed on July 5, 2012. Available online at http://www.econ.tuwien.ac.at/lotto/papers/Kahneman2.pdf

KEOHANE, ROBERT, and LISA MARTIN. 1995. "The Promise of Institutionalist Theory." *International Security* 20 (1): 39-51. Accessed on July 5, 2012. Available online at http://www.jstor.org/discover/10.2307/2539214

KINDLEBERGER, CHARLES POOR. 1973. *The World in Depression: 1929-39*. Berkeley, CA: University of California Press.

KNILL, CHRISTOPH, and DIRK LEHMKUHL. 2002. "Private Actors and the State: Internationalization and Changing Patterns of Governance." *Governance* 5 (1): 41-64. Accessed on July 5, 2012. Available online at http://kops.ub.uni-konstanz.de/bitstream/handle/urn:nbn:de:bsz:352-opus-18562/2002_Governance.pdf?sequence=1

KRUGMAN, PAUL. 1995. "Dutch Tulips and Emerging Markets." *Foreign Affairs* 74 (4): 28-44. Accessed on July 5, 2012. Available online at http://www.jstor.org/discover/10.2307/20047206

___. 1996. "Cycles of Conventional Wisdom on Economic Development." *International Affairs* 71 (4): 717-732. Accessed on July 5, 2012. Available online at http://www.jstor.org/discover/10.2307/2625094

___. 2009. "How Did Economists Get It so Wrong?" *The New York Times* (September 6). Accessed on July 5, 2012. Available online at http://www.nytimes.com/2009/09/06/magazine/06Economic-t.html?pagewanted=all

___. 2012. *End this Depression Now*. New York, NY: W. W. Norton & Company.

LEWIS, JEFFREY. 2005. "The Janus Face of Brussels: Socialization and Everyday Decision Making in the European Union." *International Organization* 59 (4): 937-971. Accessed on July 5, 2012. Available online at http://journals.cambridge.org/action/displayAbstract?fromPage=online&aid=346231

MACKENZIE, DONALD, and YUVAL MILLO. 2003. "Constructing a Market, Performing Theory: The Historical Sociology of a Financial Derivatives Exchange." *American Journal of Sociology* 109 (1): 107-145. Accessed on July 5, 2012. Available online at http://eprints.lse.ac.uk/17906/

MACKINNON, DANNY. 2012. "Reinventing the State: Neoliberalism, State Transformation, and Economic Governance." In *The Wiley-Blackwell Companion to Economic Geography*, edited by Trevor J. Barnes, Jamie Peck and Eric Sheppard. New York, NY: Wiley Blackwell. 344-357.

MEARSHEIMER, JOHN. 1994. "The False Promise of International Institutions." *International Security* 19 (3): 5-49. Accessed on July 5, 2012. Available online at http://mearsheimer.uchicago.edu/pdfs/A0021.pdf

NEWMAN, ABRAHAM. 2010. "Flight from Risk: Unified Germany and the Role of Beliefs in the European Response to the Financial Crisis." In *From the Bonn to the Berlin Republic: Germany at the Twentieth Anniversary of Unification*, edited by Jeffrey Anderson and Eric Langenbacher. New York, NY: Berghahn Books. 306-318.

ORGANISATION FOR ECONOMIC CO-OPERATION AND DEVELOPMENT. 2012a. "Methodological Notes: Compilation of G20 Quarterly Economic Growth." *Organisation for Economic Co-operation and Development*. Accessed on July 5, 2012. Available online at http://www.oecd.org/dataoecd/44/19/49874640.pdf

___. 2012b. "OECD Economic Outlook Volume 2012 Issue 1." *Organisation for Economic Co-operation and Development*. Accessed on July 5, 2012. Available online at http://www.oecd-ilibrary.org/economics/oecd-economic-outlookvolume-2012-issue-1_eco_outlook-v2012-1-en

PAULY, LOUIS W. 2009. "The Old and the New Politics of International Financial Stability." *Journal of Common Market Studies* 47 (5): 955-975. Accessed on July 5, 2012. Available online at http://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1111/j.1468-5965.2009.02030.x/abstract

PBS. 2008. "Greenspan Admits 'Flaw' to Congress, Predicts More Economic Problems." *PBS Newshour* (October 23). Accessed on July 3, 2012. Available online at: http://www.pbs.org/newshour/bb/business/july-dec08/crisishearing_10-23.html

PETIT, PASCAL. 2012. "Building Faith in a Common Currency: Can the Eurozone Get Beyond the Common Market Logic?" *Cambridge Journal of Economics* 36 (1): 271-281. Accessed on July 5, 2012. Available online at http://cje.oxfordjournals.org/content/36/1/271.abstract

POLANYI, KARL. 1944. *The Great Transformation: The Political and Economic Origins of Our Time*. Boston, MA: Beacon Press.

POSNER, RICHARD. 2009. *A Failure of Capitalism: The Crisis of '08 and the Descent into Depression*. Cambridge, MA: Harvard University Press.

REUTERS. 2011. "Europe Confused on Financial Transaction Tax-UK." *Reuters* (November 7). Accessed on July 5, 2012. Available online at http://uk.reuters.com/article/2011/11/07/britain-g-idUKS8E7LC00O20111107

RODRIK, DANI. 1993. "Do Low-Income Countries Have a High-Wage Option?" *National Bureau of Economic Research*. Accessed on July 5, 2012. Available online at http://www.nber.org/papers/w4451

___. 2000. "How Far Will International Economic Integration Go?" *The Journal of Economic Perspectives* 14 (1), 177-186. Accessed on September 22, 2012. Available online at http://www.jstor.org/discover/10.2307/2647061?uid=3738664&uid=2&uid=4&sid=21101242597477

___. 2006. "Goodbye Washington Consensus, Hello Washington Confusion?" *Journal of Economic Literature* 44 (4): 973-987. Accessed on July 5, 2012. Available online at http://www.wcfia.harvard.edu/node/3509

ROMER, PAUL M. 1994. "The Origins of Endogenous Growth." *The Journal of Economic Perspectives* 8 (1): 3-22. Accessed on July 5, 2012. Available online at http://www.jstor.org/discover/10.2307/2138148

ROSE, NIKOLAS. 1996. "The Death of the Social? Re-Figuring the Territory of Government." *Economy and Society* 25 (3): 327-356. Accessed on July 5, 2012. Available online at http://blog.lib.umn.edu/hagel040/writing/The%20death%20of%20the%20Social%20Refiguring%20the%20Territory%20of%20Government.pdf

ROSENAU, JAMES N., and ERNST-OTTO CZEMPIEL. 1992. *Governance without Government: Order and Change in World Politics*. Cambridge: Cambridge University Press.

RUGGIE, JOHN GERARD. 1982. "International Regimes, Transactions, and Change: Embedded Liberalism in the Postwar Economic Order." *International Organization* 36 (2): 379-415. Accessed on July 5, 2012. Available online at http://www.wto.org/english/forums_e/public_forum_e/ruggie_embedded_liberalism.pdf

SAMUELSON, PAUL, and WILLIAM NORDHAUS. 1985. *Economics*. New York, NY: McGraw-Hill.

SCANNELL, KARA, and SUDEEP REDDY. 2008. "Greenspan Admits Errors to Hostile House Panel." *Wall Street Journal* (October 24). Accessed on July 24, 2012. Available online at http://online.wsj.com/article/SB122476545437862295.html

SCHIRM, STEFAN A. 2011a. "Global Politics Are Domestic Politics: How Societal Interests and Ideas Shape *ad hoc* Groupings in the G-20 which Supersede International Alliances." Paper presented at International Studies Association Convention in Montreal, Canada. March 16-19. Accessed on July 5, 2012. Available online at

http://citation.allacademic.com/meta/p_mla_apa_research_citation/5/0/1/6/9/pages501693/p501693-501691

___. 2011b. "The G20, Emerging Powers, and Transatlantic Relations." *Transatlantic Academy*. Accessed on July 5, 2012. Available online at http://www.transatlanticacademy.org/publications/g20-emerging-powers-and-transatlantic-relations

SEEGER, MATTHEW W., ROBERT R. ULMER, JULIE M. NOVAK, and TIMOTHY SELLNOW. 2005. "Post-Crisis Discourse and Organizational Change, Failure and Renewal." *Journal of Organizational Change Management* 18 (1): 78-95. Accessed on July 5, 2012. Available online at http://www.emeraldinsight.com/journals.htm?articleid=1463359

SEN, AMARTYA K. 1977. "Rational Fools: A Critique of the Behavioral Foundations of Economic Theory." *Philosophy and Public Affairs* 6 (4): 317-344. Accessed on July 5, 2012. Available online at http://www.iei.liu.se/nek/730A17/artiklar/1.284973/Ratfools.pdf

___. 1999. *Development as Freedom*. Oxford: Oxford University Press.

SHAW, WILLIAM. 2011. "How Long Will the Dollar Be King?" In *Currency Wars*, edited by Uri Dadush and Vera Eidelman. Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace. 59-64. Accessed on July 5, 2012. Available online at http://carnegieendowment.org/files/currency_wars.pdf

SHEPPARD, ERIC, and HELGA LEITNER. 2010. "Quo Vadis Neoliberalism? The Remaking of Global Capitalist Governance after the Washington Consensus." *Geoforum* 41 (2): 185-194. Accessed on July 5, 2012. Available online at http://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0016718509001225

SIMON, HERBERT. 1955. "A Behavioral Model of Rational Choice." *Quarterly Journal of Economics* 69 (1): 99-118. Accessed on July 5, 2012. Available online at http://www.math.mcgill.ca/vetta/CS764.dir/bounded.pdf

SINN, HANS-WERNER. 2009. "Shock Producers and Shock Absorbers in the Crisis." *Development Outreach* 11 (3): 13-15. Accessed on July 5, 2012. Available online at https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/4597

SKINNER, QUENTIN. 2002. *Visions of Politics, Volume I: Regarding Method*. Cambridge, UK: Cambridge University Press.

SLOVIK, PATRICK, and BORIS COURNÈDE. 2011. "Macroeconomic Impact of Basel III." *OECD Library*. Accessed on July 5, 2012. Available online at http://www.oecd-ilibrary.org/content/workingpaper/5kghwnhkkjs8-en

SOROS, GEORGE. 2012. "Remarks at the Festival of Economics, Trento Italy." *GeorgeSoros*. Accessed on July 5, 2012. Available online at http://www.georgesoros.com/interviews-speeches/entry/remarks_at_the_festival_of_economics_trento_italy/

STEINBRÜCK, PEER. 2008. "Germany's Way Out of the Crisis." *The Wall Street Journal* (December 22). Accessed on July 5, 2012. Available online at http://online.wsj.com/article/SB122998189254627575.html

STIGLITZ, JOSEPH E. 2002. "Participation and Development: Perspectives from the Comprehensive Development Paradigm." *Review of Development Economics* 6 (2): 163-182. Accessed on July 5, 2012. Available online at http://siteresources.worldbank.org/INTEMPOWERMENT/Resources/14549_5869557_1_061803.pdf

___. 2003. "Globalization and the Logic of International Collective Action: Re-Examining the Bretton Woods Institutions." In *Governing Globalization: Issues and Institutions*, edited by Deepak Nayyar. Oxford: Oxford University Press. 238-253. Accessed on July 5, 2012. Available online at http://www.reformwatch.net/fitxers/20.pdf

___. 2009. "The Global Crisis, Social Protection and Jobs." *International Labour Review* 148 (1-2): 1-13. Accessed on July 5, 2012. Available online at http://www.ilo.org/public/english/revue/download/pdf/s1_stiglitz2009_1_2.pdf

___. 2010. *Free Fall: America, Free Markets, and the Sinking of the World Economy*. London: W. W. Norton & Company.

___. 2012. "After Austerity." *Project Syndicate*. Accessed on July 5, 2012. Available online at http://www.project-syndicate.org/commentary/afterausterity

STRAUSS-KAHN, DOMINIQUE. 2009. "Beyond the Crisis: Sustainable Growth and a Stable International Monetary System." *Sixth Annual Bundesbank Lecture*. Berlin, September 4.

SUMMERS, LAWRENCE H. 2000. "International Financial Crises: Causes, Prevention, and Cures." *The American Economic Review* 90 (2): 1-16. Accessed on July 5, 2012. Available online at http://www.sfu.ca/~kkasa/summers_AER00.pdf.

TAYLOR, ALAN M. 2010. "Global Finance after the Crisis." *Bank of England Quarterly Bulletin* 50 (4): 365-377. Accessed on July 5, 2012. Available online at http://www.bankofengland.co.uk/publications/Documents/quarterlybulletin/qb100411.pdf

WHITEHEAD, CHARLES. 2011. "The Volcker Rule and Evolving Financial Markets." *Harvard Business Law Review* 1 (1): 39-73. Accessed on July 5, 2012. Available online at http://www.hblr.org/download/HBLR_1_1/Whitehead-Volcker_Rule.pdf

WIDMAIER, WESLEY W., MARK BLYTH, and LEONARD SEABROOKE. 2007. "Exogenous Shocks or Endogenous Constructions? The Meanings of Wars and Crises." *International Studies Quarterly* 51 (4): 747-759. Accessed on July 5, 2012. Available online at http://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1111/j.1468-2478.2007.00474.x/abstract

WILLIAMSON, JOHN. 1990. "What Washington Means by Policy Reform." In *Latin American Adjustment: How Much Has Happened?*, edited by John Williamson. Washington, DC: Institute for International Economics. 5-20. Accessed on July 5, 2012. Available online at http://www.iie.com/publications/papers/paper.cfm?researchid =486

WINTOUR, PATRICK. 2011. "G20 Summit: Cameron Will Urge EU to Flesh Out Bailout Deal." *The Guardian* (November 2). Accessed on July 5, 2012. Available online at http://www.guardian.co.uk/business/2011/nov/02/g20-summit-davidcameron-bailout

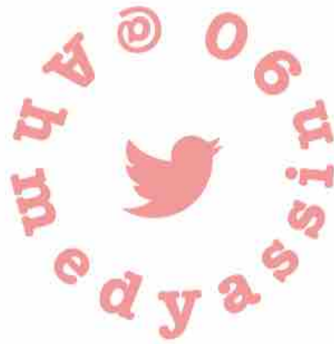
WOODS, NGAIRE. 2010. "Global Governance after the Financial Crisis: A New Multilateralism or the Last Gasp of the Great Powers?" *Global Polity* 1 (1): 51-63. Accessed on July 5, 2012. Available online at http://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1111/j.1758-5899.2009.0013.x/abstract

WORLD BANK. 2012. *China 2030: Building a Modern, Harmonious, and Creative High-Income Society*. Washington, DC: World Bank. Accessed on July 5, 2012. Available online at http://www.worldbank.org/en/news/2012/02/27/china-2030-executive-summary

YOUNG, BRIGITTE, and WILLI SEMMLER. 2011. "The European Sovereign Debt Crisis: Is Germany to Blame?" *German Politics and Society* 29 (1): 1-24. Accessed on July 5, 2012. Available online at http://www.ingentaconnect.com/content/berghahn/gerpol/2011/00000029/00000001/art00001

نبذة عن المؤلف

جوناثان لاكهيرست؛ أستاذ في كلية الدراسات العليا للإدارة الحكومية والسياسة العامة في معهد التكنولوجيا والدراسات العليا في مونتيري بالمكسيك. حصل على درجة الدكتوراه من جامعة إسكس. وتتركز اهتماماته البحثية في جوانب الحوكمة الاقتصادية، وتحليل الخطاب السياسي، والمفاوضات. وقد ركزت أعماله التي نشرت حديثاً على أهمية مجموعة العشرين، في الطبعة المكسيكية من مجلة فورين بوليسي. كما نشر مقالات حول الاتجاهات المعاصرة في الحوكمة الاقتصادية الدولية، وحول بناء الخطاب السياسي الاقتصادي ونقده.


@Ahmedyassin90



Panton 4655 C

مجموعة العشرين

واللـيبرالية المدمجة المخصصة:

الحوكمة الاقتصادية في ظل الأزمة والخلافات

جوناثان لاكهيرست

تصوير

أحمد ياسين



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

العدد 127